

**العلاقات النصية للإدراج
في الحديث الشريف:
دراسة بلاغية تحليلية**

إعداد

د. عبد الفتاح محمد السيد منتخب

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية بالقاهرة

جامعة الأزهر الشريف

العلاقات النصية للإدراج في الحديث الشريف: دراسة بلاغية تحليلية

عبد الخالق محمد السيد التلب

قسم البلاغة والنقد في كلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر الشريف.

الإيميل : abdelkhalik3285@azhar.edu.eg

الملخص:

يقوم البحث على استجلاء العلاقات النصية للقول المدرج في الحديث الشريف، وبيان أثر تلك العلاقة في بناء النص وتكوينه، وتوضيح الغرض البياني للمُدْرَج من وراء إدراجه، ويجب عن عدد من التساؤلات البيانية التي تمثل مشكلة البحث، وأهمها: ما أنواع العلاقات النصية بين القول المدرج والحديث الشريف؟ وما أثر تلك العلاقات في الإبانة في الحديث الشريف؟ وما الأسرار البلاغية الكامنة من وراء تلك العلاقات؟ وهل قدم النص المدرج معنى مستقلاً غير ما هو كائن في الحديث الشريف؟ وللكشف عن هذه الأمور وللإجابة عن تلك التساؤلات اخترت المنهج الاستقرائي التحليلي، ومعطيات علم النص الحديث، فتتبع الأحاديث المدرجة في المتن، كما نص عليها أهل العلم بالحديث، واخترت كتاب (المُدْرَجُ إلى المُدْرَجِ) للسيوطي (ت ٩١١هـ) ليكون مدونة البحث؛ فرصدت عدة علاقات هي: العلاقة التفسيرية على اختلاف مستوياتها (الشرح، البيان، التفصيل)، والعلاقة الاستنباطية على اختلاف صورها (التقابلية، والالتزامية، والقياسية، والتفريعية)، والعلاقة التعليلية على تنوع أساليب التعليل فيها، تعليل باللام، وتعليل بالاسم، وتعليل بالاستفهام، والعلاقة التقريرية، وقد خلص البحث إلى عدة نتائج أهمها: أن القول المدرج من الراوي لم يؤسس معنى مستقلاً عن

نص الحديث، وإنما كان تابعًا له ومتعلقًا به من جهة علاقات متنوعة: تفسيرية، واستنباطية، وتعليلية، وتقريرية، وأن أكثر العلاقات النصية ورودًا في الأحاديث المدرجة هي العلاقة التفسيرية، ثم كانت العلاقة الاستنباطية، ثم جاءت العلاقة التعليلية ثم العلاقة التقريرية. وأنه كان للأقوال المدرجة في بعض الأحاديث أثر بيّن في الكشف عن المعاني وتوضيح المراد، خاصة في علاقتي التفسير، والتعليل، كما أكد وقوع الإدراج في الحديث على خصوصية القرآن الكريم في إعجازه، وأن نظمه لا شبيه له ولا نظير، وأنه ليس في مقدور البشر، وأما أسلوب الحديث النبوي الشريف، وإن ارتقى في أعلى درجات الفصاحة والبلاغة، يبقى في طوق الطاقة البشرية، وليس خارقًا للعادة بالكلية، ولذا أمكن بعضهم أن يأتي بكلام قريب من كلامه ﷺ في بعض الأحاديث المدرجة.

الكلمات المفتاحية: العلاقات النصية، الإدراج، الحديث الشريف، بلاغية.

**(The textual relations of inclusion in the noble
Hadith: an analytical rhetorical study)**

Dr. Abdulkhaliq Mohammed El Sayyed El Telb

Department of rhetoric and criticism, faculty of Arabic
language, Al-Azhar University, Cairo.

Email : abdelkhalik3285@azhar.edu.eg

Abstract :

The research is based on the elucidation of the textual relations of the sayings included in the noble Hadith, clarifying the impact of that relation on the construction and composition of the text, and clarifying the rhetorical purpose of the inserted behind its inclusion. It also answers a number of rhetorical questions that represent the problem of research, and the most important of which are: What are the types of textual relations between the inserted sayings and the noble Hadith? And what is the impact of those relations on the clarification in the noble Hadith? And what are the rhetorical secrets behind such relations? And did the inserted text provide an independent meaning other than what is in the noble Hadith?

In order to reveal such matters and to answer such questions, I chose the analytical inductive approach, and the data of the science of text. So I tracked the Hadiths included in the text, as stipulated by the scholars of Hadith. I also chose the book (Al-Madraj Ela Al-Modraj) by Al-Suyuti (d. 911 AH) to be the research blog. I examined several relations: the explanatory relation at its various levels (explanation, clarification, and elaboration), the deductive relation in its various forms (contrastive, associative, normative, and branching), the

causative relation on the diversity of methods of reasoning in it, the causation with “in order to”, causation with the name, and causation with questioning and prescriptive relation.

The research concluded several results, the most important of which are: that the inserted saying of the narrator did not establish a meaning independent of the text of Hadith, but rather was dependent on it and related to it in terms of various relations: explanatory, deductive, causative, and declarative, and that the most textual relations mentioned in the listed Hadiths were in this order the explanatory relation, the deductive relation, the causative relation, then the declarative relation. Furthermore, the sayings included in some Hadiths had a clear impact in revealing the meanings and clarifying the purpose, especially in explanatory and causative relations. The inclusion in the Hadith also confirmed the specificity of the Holy Qur'an in its miraculousness, and that its style has no similarity or counterpart, and that it is not in the reach of humans. As for the style of the noble Prophet's Hadith, even if it rises to the highest levels of eloquence and rhetoric, it remains within the reach of human power. Therefore, some of them were able to come up with words close to the words of the Prophet, peace be upon him, in some of the Hadiths listed.

key words: (textual relations, inclusion, Hadith, rhetoric)

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

لا شك أن أهل العلم بالحديث بذلوا جهودًا مضيئة في خدمة السنة النبوية الشريفة؛ حيث ميزوا الصحيح منها من غير الصحيح، والمقبول منها من غير المقبول، بضوابط علمية دقيقة، وبمنهجية محكمة متقنة، واجتهدوا في ذلك اجتهادًا عظيمًا، فدرسوا الأحاديث النبوية دراسة شاملة من جميع الوجوه؛ إسنادًا وامتتًا؛ شرحًا وتحليلًا وتعليقًا وترجيحًا وموازنة ونقدًا، على تنوع الطرق وتعدد الرواة، فعرفوا لكل طريق مرتبته، ولكل راوٍ منزلته، ولا غرابة في ذلك فإن السنة النبوية هي المبينة للقرآن الكريم، الذي تكفل الله بحفظه، ومن أسباب حفظه حفظ السنة المبينة له.

ولذا فقد اهتم علماء الحديث بكل ما يتصل بالحديث، سواء منها ما يتعلق بالإسناد من حيث الاتصال والانقطاع، والضبط والعدالة ونحو ذلك، أو ما يتعلق بالمتن من حيث الناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه والمشكل ونحو ذلك، أو ما يتعلق بالإسناد والمتن معًا، كالشذوذ والاضطراب والإدراج ونحو ذلك.

والإدراج معناه: الإدخال، ولف الشيء في الشيء، منه ما يقع في الإسناد، ومنه ما يقع في المتن، وهذا الأخير هو محل الدراسة، والمقصود منه عند علماء الحديث: "أن يُدرج في كلام النبي ﷺ كلام غيره، فيظن السامع أن الجميع من كلام النبي ﷺ"^(١)، فبعض الرواة قد يدخلون في متن الحديث بعض الزيادات لغرض ما، بدا لهم عند الرواية، وهذا ما يسمى

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح: ١١٣/٢.

بإدراج المتن عند المحدثين، وقد وقفوا على تلك الزيادات، وحددوا مواضعها وصورها، وأسبابها، وذكروا أحكامها، وبينوا طرق معرفتها، و صنفوا فيها المصنفات، وهو ما سيأتي تفصيله في التمهيد بإذن الله تعالى.

ولما ذكر أهل العلم بالحديث ما يتعلق بالإدراج من الوجهة الحديثية بدا لي أن أقوم بدراسة تتعلق بالإدراج من الناحية البلاغية، تكشف عن العلاقات النصية بين القول المدرج والحديث الشريف، وتبين أثر تلك العلاقات في توضيح المعاني، وتحلل الدواعي الأسلوبية والأغراض البلاغية من ورائه، مع العلم بأن الحديث الشريف الوارد عن سيدنا رسول الله ﷺ مستغن بنفسه في الإبانة عن المعاني المقصودة، لا يحتاج إلى متمات أو مكملات للبيان؛ لأنه ﷺ أبلغ الناس وأفصحهم، فيستعمل المبسوط في موضع البسط من غير حشو أو تطويل، ويستعمل الموجز في موضع الإيجاز من غير نقص أو تقصير، فلا مزيد على إيجازه ولا زيادة في إطنابه، ومع أهمية تلك الدراسة فلم أجد فيما اطلعت عليه دراسة سابقة تتعلق بهذا الموضوع^(١).

(١) لم أجد دراسة تتعلق بالإدراج في الحديث من ناحية دراسة العلاقات النصية للإدراج دراسة بلاغية تحليلية، ولكن هناك دراسات تتعلق بالإدراج من ناحية الصنعة الحديثية، منها: المدرج وعلاقته بمباحث المصطلح الأخرى، للباحثين: شريف محمود القضاة، حميد يوسف قوفي، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، الأردن، المجلد التاسع، الثاني أ، ٢٠٠٣م، ومنها أيضًا للباحثين نفسيهما: الإدراج أسبابه ووسائل معرفته، مجلة المنارة، المجلد العاشر، العدد الأول، ٢٠٠٤م، ومنها: الحديث المدرج قواعد وضوابط، للباحثين: فريز عبد الله نجم، محمد كامل عبد الهادي، جامعة بغداد، مجلة الأستاذ، المجلد الثاني، العدد ٢٢٧، ٢٠١٨م، ومنها: المدرج في الحديث النبوي، =

ومن هنا كان عنوان البحث: "العلاقات النصية للإدراج في الحديث الشريف: دراسة بلاغية تحليلية" الهدف منه الكشف عن علاقة القول المدرج بنص الحديث الشريف، وبيان أثر تلك العلاقة في بناء النص وتكوينه، وتوضيح الغرض البياني للمُدْرَج من وراء إدراجه، وأيضاً للإجابة عن عدد من التساؤلات البيانية التي تمثل مشكلة البحث، وأهمها:

- ما أنواع العلاقات النصية بين القول المدرج والحديث الشريف؟
- ما أثر تلك العلاقات في الإبانة في الحديث الشريف؟
- ما الأسرار البلاغية الكامنة من وراء تلك العلاقات؟
- هل قدم النص المدرج معنى مستقلاً غير ما هو كائن في الحديث الشريف؟

وللكشف عن هذه الأمور وللإجابة عن تلك التساؤلات اخترت المنهج الاستقرائي التحليلي، ومعطيات علم النص الحديث، فتتبع الأحاديث المدرجة في المتن، كما نص عليها أهل العلم بالحديث، واخترت كتاب (المُدْرَجُ إلى المُدْرَج) للسيوطي (ت ٩١١هـ) ليكون مدونة البحث؛ لاختصاصه وشموله^(١)، فأما الاختصاص فمن حيث اقتضاه على الأحاديث المدرجة في المتن دون الإسناد، وهذا هو محل عناية دراستي البلاغية؛ لأن دراسة إدراج الإسناد صنعة حديثية خالصة، وأما الشمول فمن حيث استيفاؤه

=

للباحث: رفاعي أحمد محمود، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، بدون تاريخ.

(١) المدرج إلى المدرج للسيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق: صحي البديري السامرائي، الناشر: دار السلفية الكويت، بدون تاريخ.

أكثر مواضع الإدراج التي قيل بها في الحديث الشريف، وبلغت الأحاديث المدرجة في كتابه سبعين حديثاً، وقد التزمت بما قيل من إدراج في هذه المدونة؛ مما نص عليه السيوطي في رواية بعينها أو عند عالم بعينه، وربما كان اللفظ المدرج -في رواية أخرى- ثابتاً من كلام النبي ﷺ وصح سنده إليه، وسوف ينبه على ذلك في مواضعه من البحث.

فتتبع هذه الأحاديث فحصل لي عدة علاقات نصية وخصائص أسلوبية وأسرار بلاغية تتعلق بغرض المُدرِّج، تكشف عنها الدراسة من خلال خطة البحث المكونة من مقدمة، وتمهيد وعدة مطالب:

ففي المقدمة: تعريف بالموضوع، وأهميته، وأسباب اختياره، وأسئلته، والمنهج المتبع في دراسته، وخطته.

وفي التمهيد: تعريف بمفهوم الإدراج في الحديث، وحكمه، ومراتبه، وطرق معرفته، وأسبابه ودواعيه عند أهل الحديث، وذكر للمصنفات فيه، ثم بيان للمقصود بالعلاقات النصية وصلتها بالتراث البلاغي، ثم جاءت المطالب مقسمة على حسب العلاقات النصية، وهي على النحو الآتي:

المطلب الأول: العلاقة التفسيرية

المطلب الثاني: العلاقة الاستنباطية

المطلب الثالث: العلاقة التعليلية

المطلب الرابع: العلاقة التقريرية

فرصدت في تلك المطالب -كما ظهر لي- العلاقات النصية بين اللفظ المدرج والحديث الشريف، وذكرت أثناء الشرح والتحليل الغرض

البلاغي من وراء تلك العلاقات، ثم بينت ما يمكن أن يقدمه القول المدرج من معنى يتعلق بالإبانة في الحديث الشريف.

ثم جاءت بعد ذلك الخاتمة مع توصية الدراسة، وثبت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات، هذا والله من وراء القصد، وهو نعم المولى ونعم النصير، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد:

أولاً: الإدراج: مفهومه، حكمه، مواضعه، أسبابه ودواعيه، وطرق معرفته عند أهل الحديث.

ثانياً: العلاقات النصية ودورها في تحليل النص.

أولاً: مفهوم الإدراج لغة: مصدر من الفعل (أدرَجَ) بمعنى أدخل، فالإدراج بمعنى: الإدخال، ولف الشيء في الشيء، والمرج: بضم الميم وفتح الراء اسم مفعول بمعنى المدخل، تقول: أدرجتُ الكتابَ في الكتابِ إذا أدخلته وجعلته في درجته، أي: في طيه، وأدرجتُ الميتَ في الكفن والقبر، إذا أدخلته فيه، وأدرجتُ الشيء في الشيء، إذا أدخلته فيه وضمنته إياه^(١).

وأما الإدراج في اصطلاح أهل الحديث فهو: "وصل الراوي الحديث بغيره من قوله أو غيره، أو يروي حديثين بإسناد أحدهما، أو يسوق أحاديث مختلفة الأسانيد أو الألفاظ باتفاق فيوهمه، سيما نحو العطف"^(٢). ولذلك فالإدراج نوعان: إدراج يقع في المتن، وإدراج يقع في الإسناد، ومحل الدراسة في إدراج المتن، ومفهومه عند أهل الحديث هو: "ما أُدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام بعض رواته، بأن يذكر الصحابي أو من بعده عقب ما يرويه من الحديث كلاماً من عند نفسه، فيرويه من بعده موصولاً غير فاصل بينهما بذكر قائله، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال،

(١) ينظر لسان العرب مادة (درج): ٢/٢٦٩.

(٢) رسوم التحديث في علوم الحديث: ٩٠.

ويتوهم أن الجميع عن رسول الله ﷺ^(١)، أو هو باختصار: "أن يُدرَج في كلام النبي ﷺ كلامٌ غيره، فيظن السامع أن الجميع من كلام النبي ﷺ"^(٢).

حكم الإدراج: إن الحكم الشرعي للإدراج يختلف باختلاف حال فاعله والحامل عليه، فإذا وقع الإدراج خطأ من الراوي من غير تعمد لفعله فلا حرج على المخطئ غير أن كثرة الخطأ تقدر في ضبطه، وإذا وقع الإدراج عمداً فلا يخلو من حالين: الأول أن يقع الإدراج لتفسير لفظة في الحديث، فالأمر فيه سهل ولا يحرم، لكن الأولى أن ينص الراوي على بيانه، أما إذا وقع الإدراج لغير قصد التفسير مع الإيهام بأنه مرفوع فهذا محرم.

ولذا ذكر أهل العلم بالحديث أنه لا يجوز تعمد شيء من الإدراج، فهو محظور حرام، ومن عُرف بتدليس المتون فهو مجروح مطرح، إلا إذا وقع ذلك تفسيراً لبعض الألفاظ وقام الدليل على الإدراج، فالأمر في ذلك سهل ولا يحرم؛ لأنه إن أثبت الراوي رفعه فذاك، وإلا فإن الراوي أعرف بتفسير ما روى، خاصة إذا قام الدليل على ذلك^(٣).

ولذلك يقول ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) معللاً جهة وقوع الإدراج في الحديث: "إذا قام الدليل على إدراج جملة معينة، بحيث يغلب على الظن ذلك فسواء كان في الأول أو الوسط أو الآخر، فإن سبب ذلك الاختصار

(١) مقدمة ابن الصلاح: ٢٧٤.

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي: ١١٣/٢.

(٣) ينظر مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ٢٧٨، وينظر رسوم التحديث: ٩١، وينظر النكت على مقدمة ابن الصلاح: ١١٤/٢، وينظر التقييد والإيضاح: ١٣٠، وينظر النكت على كتاب ابن الصلاح: ٨٢٨/٢، وينظر توضيح الأفكار بتحقيق الشيح محي الدين عبد الحميد: ٥٣/٢، وينظر الفوائد السنوية في شرح الألفية: ١٤٥/٢.

من بعض الرواة بحذف أداة التفسير أو التفصيل، فيجاء من بعده فيرويه مُدْمَجًا من غير تفصيل، فيقع ذلك^(١)، وربما كان القول المدرج ثابتًا من قول النبي ﷺ، وصح رفعه له من طريق آخر غير طريق الإدراج، فهو حجة صحيحة من حيث الحكم، وإن كان لا يسند إليه من حيث طريق الرواية المدرجة، فهو من هذا الطريق من الأحاديث الضعيفة والمعدة.

مواضع الإدراج: ذكر أهل العلم بالحديث أن الإدراج في المتن يقع على ثلاث صور^(٢):

أحدها: أن يكون ذلك في أول المتن، وهو نادرٌ جدًّا، ومن ذلك: "حديث أبي هريرة: **أَسْبِغُوا الوُضُوءَ، وَيَلِّ لِّلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**"^(٣).

ثانيها: أن يكون في آخره، وهو الأكثر، ومن ذلك: "حديث عليٍّ في قصة الخندق: **حَسْرُنَا عَلَى الصَّلَاةِ الوَسْطَى صَلَاةِ العَصْرِ**"^(٤).

ثالثها: أن يكون في الوسط، وهو قليل، ومن ذلك: "حديث عائشة في بدء الوحي **وَكَانَ يَخْلُو بَغَارَ حِرَاءٍ فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ، وَهُوَ التَّعْبُدُ، اللَّيَالِي دَوَاتِ العَدَدِ...**"^(٥).

أسباب الإدراج ودواعيه الحاملة عليه عند أهل الحديث هي:^(٦)

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح: ٢/٨٢٨، ٨٢٩.

(٢) ينظر الاقتراح في بيان الاصطلاح: ٢٣، ٢٤، وينظر المقنع في علوم الحديث:

١/٢٢٧، ٢٢٨، وينظر النكت على كتاب ابن الصلاح: ٢/٨١٢.

(٣) المدرج إلى المدرج: ١٨، رقم الحديث (٣).

(٤) السابق: ٤٢، رقم الحديث (٥٨).

(٥) السابق: ٣٨، حديث رقم (٤٣).

١- أن يقصد الراوي أن يُبيّن حكمًا أو نحو ذلك، ثم يستدل عليه بقول النبي ﷺ، وغالبًا ما يكون الإدراج مع هذا الداعي في أول المتن.

٢- ومنها أن يريد الراوي بيان حكم يُستنبطُ من كلام النبي ﷺ، ويكون الإدراج مع هذا الداعي في وسط المتن وفي آخره، وفي الآخر أكثر من الوسط.

٣- ومنها أن يريد الراوي تفسير بعض الألفاظ الغريبة في الحديث النبوي، ويكون الإدراج مع هذا الداعي في وسط المتن وفي آخره، وفي الوسط أكثر من الآخر.

طرق معرفة الإدراج: ذكر أهل العلم بالحديث أن الطريق إلى معرفة الإدراج يتأتى من وجوه^(١):

الأول: أن يستحيل إضافة ذلك القول إلى النبي ﷺ، ومثاله حديث أبي هريرة: "للعبد المملوكِ الصالحِ أجرانِ، والذي نفسِي بيده لولا الجهادُ في سبيلِ الله والحجِّ وبرِّ أمِّي لأحببتُ أن أموتَ وأنا مملوكٌ"^(٢)، فإن قوله: (والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك) مما يستحيل إضافته للنبي ﷺ، "إذ يمتنع عليه - ﷺ -

(١) ينظر شرح الأثيوبي على ألفية السيوطي في الحديث: ٢٧٦/١، وينظر توضيح الأفكار بتحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد: ٥٢/٢.

(٢) ينظر توضيح الأفكار بتحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد: ٦٢/٢-٦٤.

(٣) المدرج إلى المدرج: ٣٥، رقم الحديث (٣٧).

أن يتمنى أن يصير مملوكا، وأيضا فلم يكن له أم يبهرها، بل هذا من قول أبي هريرة - رضي الله عنه - أدرج في المتن^(١).

الثاني: أن ينص الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة من النبي ﷺ، ومثاله: حديث ابن مسعود: "مَنْ مَاتَ وَهُوَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ، وَمَنْ مَاتَ وَهُوَ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ"، فإن المدرج فيه جملة: (ومن مات وهو لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة)^(٢)، فقد نص ابن مسعود في رواية أخرى - من غير الوجه الذي جاء فيه الإدراج - بلفظ: قال رسول الله ﷺ كلمة، وقلت أخرى، وذكر الحديث، فهذا نص على الإدراج^(٣).

الثالث: أن يصرح بعض الرواة بتفصيل المدرج فيه عن المتن المرفوع فيه؛ بأن يضيف الكلام إلى قائله، ومثاله: حديث ابن عمر: "طلقتُ امرأتي وهي حائضٌ، فأتى عمرُ النبي ﷺ فسأله، فقال: مُرُهُ فَلْيِرْجِعْهَا، فَإِنْ طَهَّرْتَ فَلْيَطْفُئْهَا إِنْ شَاءَ، فقال عمرُ: يا رسولَ اللهِ، أفيحتسبُ بتلكِ التَطْلِيقَةِ؟ قال: نعم، ومن طريق آخر، قال: فيحتسبُ بالتَطْلِيقَةِ؟ قال: فَمَهْ؟" وأخرجهما الخطيب، وقال: الأول وهم محض، والثاني مدرج، والصواب أن الاستفهام من قول ابن سيرين، والجواب من قول ابن عمر، بيّن ذلك جماعةٌ منهم محمد بن جعفر، أخرجه مسلم^(٤).

المصنفات في المدرج:

- (١) النكت على كتاب ابن الصلاح: ٨١٣/٢.
- (٢) السابق: ١٧، رقم الحديث (١).
- (٣) ينظر النكت على كتاب ابن الصلاح: ٨١٤/٢.
- (٤) المدرج إلى المدرج: ٢٩، رقم الحديث (٢٤)، والحديث في صحيح مسلم: ١٠٩٧/٢، رقم الحديث (١٤٧١).

أول من صنّف في المدرج الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) حيث ألف كتابه: "الفصل للوصل المدرج في النقل"، قال عنه ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ): "وهذا النوع قد صنّف فيه الخطيب أبو بكر كتابه الموسوم بـ "الفصل للوصل المدرج في النقل" فشفي وكفى"^(١).

وقد احتوى كتاب الخطيب على مائة وأحد عشر حديثاً، فعمد الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) إلى كتاب الخطيب فرتبه ولخصه واستدرك عليه ما فاته من الأحاديث المدرجة، وبلغت قدره مرتين أو أكثر، فقال في ذلك: "وقد لخصته -أي كتاب الخطيب- ورتبته على الأبواب والمسانيد، وزدت على ما ذكره الخطيب أكثر من القدر الذي ذكره"^(٢)، واسم هذا الكتاب كما ذكره: "تقريب المنهج بترتيب المدرج، أعان الله على تكميله وتبيضه، إنه على كل شيء قدير"^(٣).

وهذا المصنف مفقود، ولكن الحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) لخص كتاب الحافظ ابن حجر، في كتاب سماه (المدرج إلى المدرج)، اقتصر فيه على مدرج المتن، وذكر ذلك في المقدمة؛ إذ يقول: "هذا جزء لطيف سمّيته المدرج إلى المدرج، لخصته من تقريب المنهج بترتيب المدرج لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر، إلا أنّي اقتصرت فيه على مدرج المتن دون مدرج الإسناد؛ لأنّ العناية بتميز كلام الرواة من كلام النّبوة أهم، وعوضته من مدرج الإسناد زوائد مهمة من مدرجات المتن خلى

(١) مقدمة ابن الصلاح: ٢٧٨.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح: ٨١١/٢.

(٣) السابق: ٨٢٩/٢.

عنها كتابه، وهي مسطورة في كتب النقاد، والله الموفق^(١)، وقد طبع كتاب (المدرج إلى المدرج) للسيوطي بتحقيق: السيد صبحي السامرائي في حوالي ثلاثين صفحة، طباعة الدار السلفية بالكويت، وقد تضمن سبعين حديثاً كلها في مدرج المتن، وهو الكتاب الذي اعتمده ليكون المدونة العلمية للبحث والدراسة.

العلاقات النصية والتراث البلاغي.

لا شك أننا في دراسة الحديث المدرج أمام نصين في نص واحد، الأول هو قول الرسول ﷺ، والثاني هو اللفظ المدرج الزائد من الراوي، وهذا الأخير لولا جهود أهل العلم بالحديث في تمحيصه وتحديده لظن المتلقي - في الأغلب الأعم - أنه من جملة الحديث الشريف، وليس زائداً عنه، وما ذلك إلا لشدة اتصاله به، وقوة انسجامه معه، بل إن بعضه هو فعلا من كلام النبي ﷺ، وأسند إليه إسناداً صحيحاً لكن من طريق آخر غير الطريق الذي جاء فيه الإدراج، كما سبق ذكره.

وما دام الأمر كذلك فإن هذه الدراسة إذ تتناول العلاقات النصية بين اللفظ المدرج والحديث الشريف، فإنها ترمي إلى تبين جهة الربط بينهما، كما تقصد إلى تتبع آثار تلك الجهة لتبين فاعليتها في تماسك النص وانسجامه، ولتتظّر في أثر تلك العلاقة في الربط والوصل بين المقاصد النصية والأغراض البلاغية.

ومن المعلوم أن للعلاقات النصية دوراً كبيراً في تحليل الخطاب؛ إذ إنها توضح الروابط وتبين الوشائج التي تكون بين الكلام، فضلاً عن أنها

(١) المدرج إلى المدرج: ١٧

تتجاوز حدود الجملة التركيبية إلى تحليل البنية التركيبية للنص ككل؛ حيث العلاقات المتنوعة، والروابط المتباينة، التي تسهم بشكل رئيس في فهم النص وتحليل المقصود منه.

ولذا عني علم النص "بالظواهر التي تتجاوز إطار الجملة المفردة، والتي لا يمكن تفسيرها تفسيراً كاملاً ودقيقاً إلا من خلال ما يسمى بالوحدة الكلية للنص"^(١).

ولكن ما المقصود بالعلاقات النصية؟

من الأهمية بمكان تحديد المقصود بالمصطلح بدقة قبل البدء في البحث؛ لأن هذا مما يدفع التداخل ويمنع اللبس وينفي الغموض، وهو ضرورة علمية من أبجديات البحث العلمي، وهذا يستلزم منا الوقوف على معنى كلمة (العلاقات) ومعنى كلمة (النصية)، ثم معرفة المراد بمصطلح (العلاقات النصية).

أما كلمة (العلاقات) فهي جمع، مفردها علاقة، مأخوذ من مادة (علق)، وقد جاء في مقاييس اللغة: "العين واللام والقاف أصل كبير صحيح يرجع إلى معنى واحد، وهو أن يُنَاطَ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ العَالِي... نَقُولُ: عَلَّقْتُ الشَّيْءَ أُعَلِّقُهُ تَعْلِيْقًا. وَقد عَلِقَ بِهِ، إِذَا لَزِمَهُ"^(٢)، وفي لسان العرب: "عَلِقَ بالشَّيْءِ عَلَقًا وَعَلَقَهُ: نَشِبَ فِيهِ... وَهُوَ عَالِقٌ بِهِ أَي نَشِبَ فِيهِ"^(٣)، فهي إذاً تدور في اللغة حول اللزوم والنشوب.

(١) علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات: ١٢٢.

(٢) مقاييس اللغة: مادة (علق) ٤/١٢٥.

(٣) لسان العرب: مادة (علق) ١٠/٢٦١.

وجاء في الكليات للكفوي (ت ١٠٩٤هـ) "العلاقة، بالكسر: هي علاقة القوس والسوط ونحوهما، وبالفتح: علاقة المحبة والخصومة ونحوهما، فالمفتوح يستعمل في الأمور الذهنية، والمكسور في الأمور الخارجية، والعلاقة بالفتح أيضا: هي اتصال ما بين المعنى الحقيقي والمجازي، وذلك معتبر بحسب قوة الاتصال"^(١)، إذًا فالعلاقة هي: تعليق شيء بشيء يجمع بينهما سبب أو مناسبة.

وأما كلمة (النصية) فمصدر صناعي من الفعل (نَصَّ)، وهي تعني الملامح المميزة للنصوص، أو المبادئ والمعايير التي تحكم النص بالنصية، أو ما به يكون الكلام نصًّا^(٢).

وهي سبعة معايير: السبك، والحبك، والقصدية، والمقبولية، والمقامية، والإعلامية، والتناص^(٣).

فالسبك يهتم بدراسة الروابط اللفظية بين أجزاء النص، والحبك يهتم بدراسة الروابط المعنوية بين أجزاء النص، والقصدية تهتم بدراسة الهدف المقصود من إنشاء النص، والمقبولية تهتم بدراسة حال المتلقي، وماذا فهم من النص؟، والمقامية تهتم بدراسة السياق أو المناسبة التي قيل فيها هذا النص، والإعلامية تهتم بدراسة ما في النص من حقائق ومعلومات وأفكار، والتناص يهتم بدراسة علاقة النص بنصوص أخرى.

وقد أرجع الدكتور سعد مصلوح هذه المعايير إلى ثلاثة أصول:

(١) الكليات: ٦٥٣.

(٢) ينظر العلاقات النصية في القرآن: ١٢٦.

(٣) ينظر النص والخطاب والإجراء: ١٠٣ - ١٠٧.

الأول: ما يرجع إلى النص في ذاته، وهما: السبك والحبك
الثاني: ما يرجع إلى مستعمل النص سواء كان مبدعا أو متلقيا، وهما:
القصد والقبول.

الثالث: ما يرجع إلى السياق المادي والثقافي المحيط بالنص، وهي معايير:
الإعلامية، والمقامية، والتناص^(١).

وعليه فإنه يُقصد بالعلاقات النصية للإدراج في الحديث الشريف:
الروابط اللفظية والصلات المعنوية التي تكون بين النص المدرج والحديث
الشريف، مما له أثر في البيان والتبيين.

هذا، وقد حفل تراثنا البلاغي بكثير من الممارسات النصية بالمفهوم
الحديث، حفل بها تذوقاً وفهماً، فهذا عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) مثلاً
في باب الفصل والوصل يوضح أهمية معرفة العلاقات بين الجمل، وفضل
الوقوف على الوشائج بين النصوص، حتى إنه ليذكر أن معرفة تلك
العلاقات والوقوف على هذه الوشائج هو عين البلاغة، ومن يكمل في
معرفة هذا الفن يكمل في غيره، فيقول: "اعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع
في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها والمجيء
بها منثورة، تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة، ومما لا يتأتى
لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخالص، وإلا قوم طبعوا على البلاغة، وأوتوا
فنا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد. وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك
أنهم جعلوه حدّاً للبلاغة، فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها، فقال: معرفة

(١) ينظر نحو أجرومية للنص الشعري: ١٥٤.

الفصل من الوصل، ذاك لغموضه ودقة مسلكه، وأنه لا يكمل لإحراز
الفضيلة فيه أحد، إلا كمل لسائر معاني البلاغة"^(١).

فالعطف أو ترك العطف بين الكلام قائم على تصور العلاقات
القائمة بين الجمل في النص ككل، وعليه فإنك لا تعطف شيئاً على شيء
إلا مع وجود علاقة، فيكونا نظرين أو شبيهين، أو يكونا في حكم النظيرين
أو الشبيهين، وإلا كان كلامك خلفاً من القول، فيقول أيضاً: "واعلم أنه كما
يجب أن يكون المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في
الأخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه
والنظير أو النقيض للخبر عن الأول...وجملة الأمر أنها لا تجيء حتى
يكون المعنى في هذه الجملة لُفَّقاً للمعنى في الأخرى ومضاماً له"^(٢).

وكذلك نكر أهمية الربط المعنوي بين الجمل حين ذكر أن الفصل
يكون بين الجمل إذا قويت العلائق المعنوية، فارتبطت الجملة الثانية
بالجملة الأولى من ذات نفسها، واستغنت عن الربط الظاهري، فحينئذ يجب
الفصل بين الجمل بترك العطف، بل إن نظرية النظم عند عبد القاهر -فيما
أحسب- قائمة على حسن توظيف العلاقات التي تربط بين مفردات النص
وجمله؛ لتحقق دلالاته الكلية.

وجاء الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) من بعد عبد القاهر، فاستثمر جهوده،
وطبق في (كشافه) تنظير عبد القاهر، ووسع من هذا التنظير عند التطبيق،
فزاد في تبين العلاقات بين الكلام، لا في سياق كلام بعينه، بل في سياق

(١) دلائل الإعجاز: ٢٢٢.

(٢) السابق: ٢٢٥.

كلامين مختلفين، وهو ما يمكن أن نطلق عليه العلاقات النصية بين الكلام، والدليل على ذلك ما ذكره في كشافه، حين تعرض لتفسير قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾﴾ (سورة البقرة) فقال: "لما قدّم ذكر أوليائه وخالصة عبادته بصفاتهم التي أهلتهم لإصابة الزلفى عنده، وبين أن الكتاب هدى ولطف لهم خاصة، قفى على أثره بذكر أصدادهم، وهم العتاة المردة من الكفار الذين لا ينفع فيهم الهدى، ولا يجدى عليهم اللطف، وسواء عليهم وجود الكتاب وعدمه، وإنذار الرسول وسكوته. فإن قلت: لم قطعت قصة الكفار عن قصة المؤمنين، ولم تعطف، كنحو قوله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿١٤﴾﴾ (سورة الانفطار) وغيره من الآي الكثيرة؟ قلت: ليس وزان هاتين القصتين وزان ما نكرت؛ لأن الأولى فيما نحن فيه مسوقة لذكر الكتاب وأنه هدى للمتقين، وسيقت الثانية لأن الكفار من صفتهم كيت وكيت، فبين الجملتين تباين في الغرض والأسلوب، وهما على حدّ لا مجال فيه للعاطف. فإن قلت: هذا إذا زعمت أن الذين يؤمنون جار على المتقين، فأما إذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين، ثم عقبته بكلام آخر في صفة أصدادهم، كان مثل تلك الآي المتلوّة. قلت: قد مرّ لي أن الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستئناف، وأنه مبنى على تقدير سؤال، فذلك إدراج له في حكم المتقين، وتابع له في المعنى، وإن كان مبتدأ في اللفظ، فهو في الحقيقة كالجاري عليه"^(١)، وفي هذا النص دلالة واضحة على النظرة الكلية الشاملة

(١) الكشاف: ٤٦/١، ٤٧.

لعلاقات الجمل، ومعرفة موقع بعضها من بعض، وما بينها من صلات وروابط.

وإذا ذهبنا إلى حازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ) وجدناه من أكثر البلاغيين والنقاد الذي تكلموا عن العلاقات النصية بين الكلام، ورسدوا الروابط التي من شأنها أن تحدث سببًا وحبكًا بين عناصر النص، من حيث علاقة التقابل أو الاقتضاء الذي يكون نتاج سببية أو محاكاة أو تفسير، فيقول مبيّنًا ذلك ودوره في سبك الكلام، خاصة الشعر: "ويجب أن يردف البيت الأول من الفصل بما يكون لائقًا به من باقي معاني الفصل، مثل أن يكون مقابلًا له على جهة من جهات التقابل، أو بعضه مقابلًا لبعضه، أو يكون مقتضي له، مثل أن يكون مسببًا عنه، أو تفسيرًا له، أو محاكي بعض ما فيه ببعض ما في الآخر، أو غير ذلك من الوجوه التي تقتضي ذكر شيء بعد شيء آخر"^(١)، وهذا الذي ذكره من أهم العلاقات والروابط النصية بالمفهوم الحديث.

وقد ذكر البلاغيون في تراثهم علاقات نصية متعددة تؤدي إلى التماسك النصي^(٢)، منها علاقة التقابل، كما يظهر ذلك مثلًا من فنون: الطباق والمقابلة والفصل والوصل، وعلاقة التكرير، كما يظهر ذلك مثلًا من فنون: الجناس والترديد ورد العجز على الصدر، وعلاقة التوكيد والبيان، كما يظهر ذلك مثلًا في: الفصل بين الجمل لكمال الاتصال، والإيضاح بعد الإبهام من صور الإطناب، وعلاقة التعليل كما يظهر ذلك مثلًا في: الفصل

(١) منهاج البلغاء: ٢٩٠.

(٢) للتحقق من هذا الحكم يرجع إلى كتاب (البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية للمؤلف: جميل عبد المجيد، ط الهيئة العامة المصرية للكتاب)

بين الجمل لشبه كمال الاتصال، وغير ذلك من علاقات تسهم بشكل كبير في تماسك النص وتبرز دور هذه العلاقات في توضيح المعاني المقصودة. فهذا كله دليل واضح على إدراك علمائنا لتلك العلائق مع العلم بأنه كانت هناك بعض الممارسات اهتمت أثناء التحليل بالجانب الجزئي دون التحليل الكلي للنص، وتسعى هذه الدراسة في المطالب الآتية أن تقف على علاقة النص المدرج بالحديث الشريف، وتحليل تلك العلاقة من الناحية البلاغية، وأثر ذلك كله في توضيح المعاني، وبيان الأغراض المقصودة.

المطلب الأول: العلاقة التفسيرية

هذه العلاقة هي أكثر العلاقات النصية ورودًا في الأحاديث المدرجة؛ ذلك لأن الراوي المدرج عادة ما يظهر له في نص الحديث المروي لفظ غريب يحتاج إلى شرح، أو مبهم يحتاج إلى بيان، أو مجمل يحتاج إلى تفصيل، فيأتي الإدراج من الراوي -في وسط الحديث أو في آخره- ليشرح المقصود من الغريب، أو ليبين المراد من المبهم، أو ليفصل المبتغى من المجمل، وتلك علاقة قوية تجمع بين أوامر الكلام، وتزيد من تماسك النص.

وعليه فقد جاءت هذه العلاقة النصية التفسيرية بين اللفظ المدرج والحديث الشريف على ثلاث مستويات:

المستوى الأول: علاقة الشرح.

وضابط هذه العلاقة النصية أن تقع لفظة غريبة في الحديث الشريف، لا يفهم معناها اللغوي كلُّ متلقٍ، فيبدو للراوي أن يشرحها، ويوضح معناها؛ ليقف القارئ على المقصود بها، ويفهم المراد منها؛ رغبةً منه في أن يواصل السامع التلقي ويتابع القراءة، فيحصل المقصود لديه من الإخبار.

ومن شواهد في الأحاديث المدرجة: "حَدِيثَ عَائِشَةَ فِي بَدْءِ الْوَحْيِ وَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءَ فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ، وَهُوَ النَّعْبُدُ، اللَّيَالِي نَوَاتِ الْعَدَدِ..."^(١).

(١) المدرج إلى المدرج: ٣٨، حديث رقم (٤٣)، والحديث في صحيح البخاري: ٧/١، ورقم الحديث (٣).

فإنه قوله: (وهو التعبد) إدراج من الراوي لتفسير لفظ (فيتحنث)، جاء جملة اعتراضية في نص الخبر؛ لبيان المقصود وتوضيح المراد منه، يقول ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): "قوله: (وهو التعبد) هذا مدرج في الخبر، وهو من تفسير الزهري"^(١)، وإنما قيل: للتعبد التحنث؛ لأن صاحبه يلقي الحنث، وهو الذنب والإثم، عن نفسه^(٢)، وهذا الحديث يحكي حال النبي ﷺ في بدء الوحي، وهذه الحال تستدعي تفسير ما يُشكّل من معان في بعض الألفاظ التي لم تكن تعدها -من قبل- الأسماع، فجاء تفسير الراوي للفظ موافقاً لتلك الحال، كما علّل شراح الحديث سبب تحبيب الخلوة إليه ﷺ في تلك الفترة في بدء الوحي بقولهم: "والخلوة يكون معها فراغ القلب، وهي معينة على الفكر، وقاطعة لدواعي الشغل...، وأقامه مقام التعبد بين يديه؛ ليخشع قلبه وتلين عريكته لورود الوحي"^(٣)، فكانت بمنزلة التهيئة والاستعداد لاستقبال الوحي والتلقي عن الله عز وجل.

ومن المعلوم أن الكلمة الغريبة الواقعة في الحديث الشريف فصيحة؛ بل هي من مظاهر فصاحته ﷺ؛ لأنه كان يكلم كل قوم بلغتهم ويحدثهم بلهجتهم مما قد يخفى أكثره على بعض أصحابه^(٤)، فيترك لهجته ﷺ ليوافق لهجتهم حتى يكون حديثه مفهوماً للمخاطب، وفي هذا مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

(١) فتح الباري لابن حجر: ٢٣/١.

(٢) ينظر غريب الحديث لابن قتيبة: ٣٨٥/١، ٣٨٦، وينظر الفائق في غريب الحديث: ٢٧٢/١.

(٣) أعلام الحديث: ١٢٧/١.

(٤) ينظر المسائل والأجوبة: ٤٨.

ولذلك يذكر الخطابي (ت ٣٨٨هـ) سبب ورود الغريب في حديثه ﷺ قائلاً: "إن الذي قدمناه من ذكر جوامع كلامه، وفصلناه من ضروب بيانه يكفي سبباً لكثرة ما يوجد من الغريب في حديثه، ثم إنه ﷺ بُعث مبلغاً ومعلمًا، فهو لا يزال في كل مقام يقومه وموطن يشهده يأمر بمعروف وينهى عن منكر، ويشرع في حادثة، ويفتي في نازلة، الأسماع إليه مصغية، والقلوب لما يرد عليها من قوله واعية، وقد تختلف عباراته، ويتكرر فيها بيانه؛ ليكون أوقع للسامعين..."^(١).

ومن المعلوم أن الغرابة التي تخل بالفصاحة عند البلاغيين هي استعمال الألفاظ غير المأنوسة التي أهملها الفصحاء، وهجرها البلغاء، وبقيت حبيسة أمهات كتب اللغة، وأما الألفاظ التي جاءت مستعملة على ألسنة العرب الخالص وجرت في لغة الفصحاء، وإن خفي معناها على بعضهم، فلا تعد من الغريب الذي يخل بالفصاحة.

ولهذا جعل البلاغيون الغرابة على قسمين: قسم قبيح مستكره نوقاً؛ لأن الكلمة غير ظاهرة المعنى لعدم تداولها في لغة خالص العرب، وقسم مستحسن غير مخل بالفصاحة؛ لظهور معناه عند العرب الخالص، ومن ذلك الثاني غريب القرآن الكريم والحديث الشريف، فالأمر في تقدير الغرابة نسبي، يكون باعتبار قوم، وهم المولدون، دون قوم وهم الخالص^(٢).

إذن فشرح اللفظ الغريب في مثل هذا المقام يحمل السامع على مواصلة التلقي ومتابعة القراءة، فلا ينعزل عن النص بطلب معرفة المراد

(١) غريب الحديث للخطابي: ٦٨/١، ٦٩.

(٢) ينظر مواهب الفتاح: ٨٣/١. (ضمن شروح التلخيص).

من اللفظ الغريب، وبتلك المواصلة وبهذه المتابعة يتمكن المعنى لديه، ويستقر المراد من الإخبار عنده، ولعل هذا هو المقصد من وراء إدراج المدرج في مثل هذا المقام^(١).

ويأتي تحت هذه العلاقة ما جاء مدرجًا على جهة الاعتراض؛ قصدًا إلى حكاية الحال وتصوير المشهد، ومنه: "حديث أبي هريرة: وكَلَّنِي رسولُ الله ﷺ بحَفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ، فَأَتَانِي آتٍ، فَجَعَلَ يَحْثُو مِنْ الطَّعَامِ... الحديث، إلى أن قال: لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ، وَلَا يَقْرَبُكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تَصْبِحَ، وَكَانُوا أُخْرِصَ شَيْءٌ عَلَى الْخَيْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَمَا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ، وَهُوَ كَذُوبٌ"^(٢).

(١) ولمزيد من الشواهد التي تتدرج تحت هذه العلاقة ينظر من (المدرج إلى المدرج) أحاديث: ١٠، ٢٩، ٤٤، ٤٩، ٥٢، ٥٣، ٥٦، ٦٠، ٦٤.

(٢) المدرج إلى المدرج: ٤٠، رقم الحديث (٥٠)، والحديث في صحيح البخاري بسنده: "عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: وكَلَّنِي رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بحَفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ، فَأَتَانِي آتٍ فَجَعَلَ يَحْثُو مِنْ الطَّعَامِ فَأَخَذْتَهُ، وَقَلْتُ: وَاللَّهِ لَأُرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: إِنِّي مَحْتَاغٌ، وَعَلِي عِيَالٌ وَلِي حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ، قَالَ: فَخَلَيْتُ عَنْهُ، فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا فَعَلَ أُسَيْرُكَ الْبَارِحَةَ»، قَالَ: قَلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، شَكَا حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ، وَعِيَالًا، فَرَحِمْتَهُ، فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ، وَسَيَعُودُ»، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ سَيَعُودُ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّهُ سَيَعُودُ، فَصَدَدْتُهُ، فَجَاءَ يَحْثُو مِنْ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتَهُ، فَقَلْتُ: لَأُرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: دَعْنِي فَإِنِّي مَحْتَاغٌ وَعَلِي عِيَالٌ، لَا أَعُودُ، فَرَحِمْتَهُ، فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ، فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا فَعَلَ أُسَيْرُكَ»، قَلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، شَكَا حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ، وَعِيَالًا، فَرَحِمْتَهُ، فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ»، فَصَدَدْتُهُ الثَّالِثَةَ، فَجَاءَ يَحْثُو مِنْ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتَهُ، فَقَلْتُ:

فإن قوله: (وكانوا أحرص شيء على الخير) مدرج من بعض الرواة^(١)، وجاء معترضاً في نص الحديث لبيان حال الصحابة وحرصهم على تعلم الخير وفعله، وأيضاً لعله سيق للاعتذار عن تخلية سبيل الشيطان بعد المرة الثالثة، كما ورد في الحديث؛ حرصاً من الصحابي الجليل على تعلم ما ينتفع به^(٢).

وذكر بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ) أن الظاهر أنه ليس من الإدراج، وإنما الأصل أن يقال: (وكننا أحرص شيء على الخير)، ولكنه

=
لأرفعنك إلى رسول الله، وهذا آخر ثلاث مرات، أنك تزعم لا تعود، ثم تعود قال: دعني أعلمك كلمات ينفعك الله بها، قلت: ما هو؟ قال: إذا أويت إلى فراشك، فاقراً آية الكرسي: {الله لا إله إلا هو الحي القيوم} [البقرة: ٢٥٥]، حتى تختم الآية، فإنك لن يزال عليك من الله حافظ، ولا يقربنك شيطان حتى تصبح، فخليت سبيله، فأصبحت فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما فعل أسيرك البارحة»، قلت: يا رسول الله، زعم أنه يعلمني كلمات ينفعني الله بها، فخليت سبيله، قال: «ما هي»، قلت: قال لي: إذا أويت إلى فراشك فاقراً آية الكرسي من أولها حتى تختم الآية: {الله لا إله إلا هو الحي القيوم} [البقرة: ٢٥٥]، وقال لي: لن يزال عليك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح - وكانوا أحرص شيء على الخير - فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أما إنه قد صدقك وهو كذوب، تعلم من تخاطب منذ ثلاث ليال يا أبا هريرة»، قال: لا، قال: «ذاك شيطان». (صحيح البخاري: ١٠١/٣، ورقم الحديث: ٢٣١١).

(١) ينظر المدرج إلى المدرج: ٤٠، وينظر الكوثر الجاري: ٣٠/٥، وفيه: "هذا كلام ابن سيرين، ويجوز أن يكون كلام البُخاري يمدح أبا هريرة"، ويندرج تحت هذه العلاقة أيضاً من شواهد حديث رقم: ٤، ٨، ٩، ١٤، ٢٥، ٣٠، ٣٤، ٣٩، ٤٠، ٦٦، من الأحاديث المدرجة.

(٢) ينظر مصابيح الجامع: ٢١٠/٥، وينظر إرشاد الساري: ١٦٥/٤.

قال: (وكانوا أحرص...) على طريق الالتفات^(١)، والالتفات هنا على هذا التأويل هو التفات من التكلم إلى الغيبة، ولعل الغرض البلاغي منه -فيما أحسب- هو هضم النفس وعدم تركيتها بالوصف المباشر؛ امتثالاً للنهي في قول الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ (سورة النجم).

المستوى الثاني: علاقة البيان.

وضابط هذه العلاقة النصية في الأحاديث المدرجة أن يأتي في نص الحديث الشريف لفظ مبهم له دلالة خاصة من الناحية الشرعية، فيحرص الراوي على توضيح تلك الدلالة الشرعية، بحكم مشاهدته للوحي ومعايشته للحال، ولهذا قدّموا تأويل الرواة فيما وقع فيه اختلاف؛ لأن "المشاهدين للوحي والتنزيل يعلمون -بسبب النزول والقرائن المحتقة به- ما يرشددهم إلى تعيين المحتملات، وبيان المجملات"^(٢).

وغالبًا ما يكون اللفظ المدرج في هذه الحال مرفوعًا إلى رسول الله ﷺ من طريق آخر غير طريق الإدراج؛ ذلك لأن الأصل في تقرير الأمر الشرعي منوط بالشارع وموقوف عليه.

(١) ينظر عمدة القاري: ١٤٦/١٢، والالتفات باب من أبواب خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، ومعناه: "التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة -التكلم والخطاب والغيبة- بعد التعبير عنه بطريق آخر منها". (الإيضاح مع البغية: ١/١١٥).

(٢) إحكام الأحكام: ٢٩٢/١.

ومن شواهد: "حديث عليّ في قصة الخندق: حسرنا على الصلاة الوسطى صلاة العصر"^(١).

يقول السيوطي (ت ٩١١هـ) مبيناً جهة الإدراج في الحديث: "قلت: ما زال يختلج في ضميري قديماً أن قوله: صلاة العصر، مدرج ليس بمرفوع، أدرجه بعض الرواة تفسيراً، ويؤيد ذلك أمور: أحدها: اختلاف الصحابة في الصلاة الوسطى ...، ولو كان عندهم في ذلك نص عن رسول الله ﷺ لرجعوا إليه، ولم يختلفوا، الثاني: أن عليّاً راوي الحديث ورد عنه أن الصلاة الوسطى صلاة الصبح، ...، ولو كان عنده عن النبي ﷺ أنها صلاة العصر لم يعدل عنه، الثالث: أن البخاري في صحيحه روى الحديث بلفظ عن صلاة الوسطى فقط، ولم يقل صلاة العصر، ثم رواه مسلم من وجه آخر عن عليّ بلفظ: حسرنا عن الصلاة الوسطى يعني العصر، وهذا صريح فيما فهمته، والله الحمد"^(٢).

وقد نكر بعضهم أن القول ليس من المدرج بل هو نص حديث رسول الله ﷺ،^(٣) كما جاء في مسند أحمد: "عَنْ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ»"^(٤).

(١) المدرج إلى المدرج: ٤٢، رقم الحديث (٥٨)، وفي صحيح مسلم: ٤٣٧/١، رقم الحديث (٦٢٧) ونصه: "سَعَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى، صَلَاةِ الْعَصْرِ، مَلَأَ اللَّهُ بِيُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا"، ثُمَّ صَلَّاهَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ، بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ".

(٢) المدرج إلى المدرج: ٤٢.

(٣) ينظر فتح الباري: ١٩٦/٨.

(٤) مسند أحمد: ٣٩٠/٣٣، رقم الحديث (٢٠٢٥٥).

وعلى القول بالإدراج فمن المعلوم أن اللفظة المفسّرة تُنزل من اللفظة المفسّرة منزلة نفسها، فلا تحتاج إلى رابط يربطها بها؛ لشدة الاتصال بينهما، وهذا من موجبات الفصل بين الكلام لكمال الاتصال^(١)؛ لأن الشيء لا يعطف على نفسه، وهو من أقوى العلائق النصية بين الكلام، فإن قوله في الخبر: (الصلاة الوسطى) فيه بعض خفاء يحتاج إلى بيان؛ إذ نفس المتلقي تستشرف إلى معرفة ما المقصود بالصلاة الوسطى؟ فيأتي القول المدرج (صلاة العصر) على معنى عطف البيان؛ لإيضاح المعطوف عليه باسم له مزيد اختصاص به؛ ليرفع الخفاء، ويزيل الإبهام، ويلبي حاجة النفس في استشرفها، فيتمكن المعنى بذلك في نفس المتلقي أفضل تمكن.

ومن شواهدة أيضًا: "حديث ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال وهو على المنبر وذكر الصدقة والتعفف عن المسألة: اليد العليا خير من اليد السفلى، واليد العليا هي المنفقة والسفلى هي السائلة"^(٢). ففي بعض الطرق أن قوله: (واليد العليا هي المنفقة والسفلى هي السائلة) تفسير مدرج من قول ابن عمر^(٣).

(١) ينظر دلائل الإعجاز: ٢٢٧.

(٢) المدرج إلى المدرج: ٣٨، رقم الحديث (٤٥)، والحديث بنصه كاملاً في الموطأ: ٩٩٨/٢، رقم الحديث (٨)، وفي صحيح البخاري: ١١٢/٢، رقم الحديث (١٤٢٩)، وفي صحيح مسلم: ٧١٧/٢، رقم الحديث (١٠٣٣).

(٣) ينظر المدرج إلى المدرج: ٣٨، وينظر تنوير الحوالك: ٢٥٩/٢.

ومن طرق أخرى هو من كلامه ﷺ^(١)؛ لأنه "رسم شرعي، ومعنى ذلك أنه بالشرع عُرف، ولما كانت تسمية لا تعرفها العرب فسرّها رسول الله ﷺ بأن يد المعطي هي اليد العليا، وأن اليد السائلة هي السفلى"^(٢).

وعلى القول بالإدراج يكون هذا البيان من الراوي توضيحاً للفظ المبهم في الحديث، وإجابة عن تساؤلات تدور في النفس؛ لأن نفس المتلقي تتطلع إلى معرفة اليد التي لها الخيرية على غيرها، ومعرفة مناط المفاضلة فيها، ومن أي جهة وصفت الأولى بالعليا، ومن أي جهة وصفت الثانية بالسفلى؟ فيأتي البيان من الراوي ليجيب عن تلك التساؤلات، فيتمكن المعنى في نفس المتلقي أفضل تمكن، ويحصل له العلم بالشيء بعد طلبه، فيتمكن لديه ويضن به، فكأن ما بين القول المدرج ونص الحديث مبني على علاقة شبه كمال الاتصال، والواو المذكورة حينئذ هي واو الاستئناف.

وبعضهم يروي: (واليد العليا هي المتعفة)، وهي أشبه بالمعنى؛ ذلك لأن ابن عمر ذكر أن رسول الله ﷺ قال هذا الكلام وهو يذكر الصدقة والتعفف منها، فعطفُ الكلام على سببه الذي خرج عليه وعلى ما يطابقه في معناه أولى^(٣)، وذكر بعضهم أنه قال: اليد العليا المنفقة، ولم يقل المتعفة؛ لأن العلوّ في الإعطاء لا في التعفف^(٤).

(١) ينظر شرح الزرقاني على الموطأ: ٤/٦٧٢.

(٢) المنتقى شرح الموطأ: ٧/٣٢٢.

(٣) ينظر معالم السنن: ٢/٧٠.

(٤) ينظر التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ١٥/٢٤٩.

وأرى أنه يمكن جمع المعنى بين الروائيتين؛ إذ اليد المتعففة توصف بالعليا إذا ترفعت عن المسألة وتعففت عنها في حال فقرها وحاجتها، واليد المنفقة توصف بالعليا إذا أعطت وتفضلت في حال غناها^(١).

المستوى الثالث: علاقة التفصيل

وضابط هذه العلاقة أن يأتي في نص الحديث الشريف لفظ مجمل يحتاج إلى تفصيل، فيدرج الراوي هذا التفصيل؛ زيادةً -منه- في تقرير المعنى؛ ليحصل العلم بالمخبر به مرتين، مرة مجملاً، وأخرى مفصلاً، فيتمكن في نفس السامع أفضل تمكن.

ومن شواهد في الأحاديث المدرجة: "حديث أبي هريرة: إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين، وإذا نزع فليبدأ بالشمال، لتكن اليمينى أولهما تُنعل، آخرهما تُنزع"^(٢)، فقوله: (لتكن اليمين أولهما تنعل آخرهما تنزع) مدرج في نص الحديث^(٣)، وهو زيادة تفصيل لقوله: (إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين)، فجاء التفصيل لبيان فضل اليمين في حالين: حال الانتعال وحال النزع؛ ليقرر استحباب البداءة بها في حال الانتعال، وتأخيرها في حال النزع.

(١) ولمزيد من الشواهد التي تدرج تحت هذه العلاقة ينظر من (المدرج إلى المدرج) أحاديث: ١٩، ٢٠، ٢٣، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٧، ٦٣.

(٢) المدرج إلى المدرج: ٤٣، رقم الحديث (٦١)، والحديث بنصه كاملاً في صحيح البخاري بسنده: "عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ، لِيَكُنَّ الْيَمِينُ أَوْلَهُمَا تُنْعَلُ وَأَخْرَهُمَا تُنْزَعُ» (صحيح البخاري: ١٥٤/٧، رقم الحديث: ٥٨٥٥).

(٣) ينظر فتح الباري: ٣١١/١٠.

وفي ذلك تكريم لليمنى على اليسرى ببقاء زينتها أولاً وأخراً؛ لأن لبس الحذاء زينة وصيانة ووقاية، فعلم من ذلك أن الابتداء باليمنى زيادة في كرامتها، وكذلك التبقية لها بعد خلع اليسرى^(١).

ولا شك أن في الإيضاح بعد الإبهام والتفصيل بعد الإجمال دلالة على شدة الاهتمام بالأمر والعناية به، وفيه مجيء المعنى على صورتين: إحداهما جملة والأخرى مفصلة، مما يجعله يقع في النفس أطيب موقع، ويتمكن لديها أشد تمكن، فيؤثر ذلك في استجابتها للتوجيهات، ويساعد على امتثالها للأوامر^(٢).

وقد يأتي الإدراج -بالعكس- إجمالاً لتفصيل؛ زيادة في التقرير والتأكيد، كما في: "حديث ابن عباس: عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ رِجْلَيْهِ وَغَسَلَ فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ مِنَ الْأَذَى، ثُمَّ أَقَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثُمَّ نَحَى رِجْلَيْهِ فغسلهما، هَذِهِ غَسْلُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ"^(٣).

(١) ينظر معالم السنن: ٢٠٤/٤، وينظر الاستنكار: ٣١٤/٨، وينظر التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ١٨١/١٨.

(٢) ولمزيد من الشواهد التي تتدرج تحت هذه العلاقة ينظر من (المدرج إلى المدرج) أحاديث: ٥، ٢١، ٢٧، ٢٨، ٦٨، ٧٠.

(٣) المدرج إلى المدرج: ٤٦، رقم الحديث (٦٧)، والحديث بنصه كاملاً في صحيح البخاري بسنده: "عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: «تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، وَغَسَلَ فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ مِنَ الْأَذَى، ثُمَّ أَقَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ، ثُمَّ نَحَى رِجْلَيْهِ، فَغَسَلَهُمَا، هَذِهِ غَسْلُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ» (صحيح البخاري: ٥٩/١، رقم الحديث (٢٤٩)، وفي سنن النسائي: ٢٠٤/١، رقم الحديث (٤١٨).

فإن قوله: (هذه غسله من الجنابة) مدرج من قول سالم بن أبي الجعد أحد رواة الحديث كما ذكر ذلك السيوطي^(١)، وهذا الإدراج قُصِد به تقرير المعنى وتأكيدُه، فاسم الإشارة (هذه) رابط من الروابط اللفظية التي تسهم في اتساق النص، وهو بمنزلة الضمير في الإحالة والربط^(٢)، وفي استعماله دليل على كمال العناية بالمشار إليه وإرادة تمييزه أكمل تمييز^(٣)، ويؤتى به في مثل هذه المقامات ليختصر الكلام اختصارًا، وهو ما يسمى بأسلوب (الفذلكة) التي هي خلاصة ما فُصِّل من أمرٍ ما^(٤)، وهذا الإجمال مع ذاك التمييز مما يقرر المعاني ويؤكدُها، ذلك لأن المعنى -والحال هذه- يصل إلى المتلقي على صورتين، واحدة مفصلة، وأخرى مجملة، ومن المعلوم أن علمين خير من علم، خاصة أنها جاءت في سياق حكاية الحال^(٥).

(١) ينظر المدرج إلى المدرج: ٤٦.

(٢) الإحالة النصية وأثرها في تحقيق تماسك النص القرآني: ٩١.

(٣) ينظر مفتاح العلوم: ١٨٣.

(٤) ينظر الكليات: ٦٩٧.

(٥) ويمكن أن يندرج هذا الشاهد تحت العلاقة الرابعة الآتي ذكرها، وهي العلاقة التقريرية، وإنما ذكرته ها هنا لأنه يقابل ما قبله، فهو إجمال عقب تفصيل، وما قبله تفصيل عقب إجمال، والشيء بالشيء يستدعى ويذكر.

المطلب الثاني: العلاقة الاستنباطية.

هذه العلاقة من أكثر العلاقات النصية ورودًا في الأحاديث المدرجة بعد علاقة التفسير؛ ذلك لأن الراوي المدرج -في تلك الحال- يريد بيان حكم استنبطه من نص الحديث الشريف، فيقع منه الإدراج لأجل الاستدلال والتأكيد على الحكم المستنبط، وقد جاء الإدراج -كما ظهر لي- في تلك الحالة على عدة صور:

الصورة الأولى: التقابلية، والصورة الثانية: الالتزامية، والصورة الثالثة: القياسية، والصورة الرابعة: التفرعية، ولكل من هذه الصور شواهد في الأحاديث المدرجة، وهي على التفصيل الآتي:

الصورة الأولى: العلاقة الاستنباطية التقابلية.

يعد التقابل من أقوى الروابط بين المعاني، وأقربها حضورًا في الذهن؛ لأن الأضداد بعضها يستدعي بعضًا، وهو من وسائل التحسين المعنوي في البلاغة العربية، ومن أبرز وسائل الربط والانسجام بين عناصر الكلام في ضوء نظرية علم النص الحديثة.

وعلاقة التقابل في العلاقات النصية تشمل كل أنواع المتقابلات من تناقض واختلاف وتضاد، وأشهرها التقابل بالتضاد، ويقصد به في علم النص الحديث: "علاقة دلالية ناتجة عن تتابع قضيتين، كل منهما تحمل عكس معنى الأخرى"^(١).

(١) نظرية علم النص: ١٤٢.

وقد جاءت هذه العلاقة النصية في الأحاديث المدرجة لتزيد من بيان المعنى وتقريره، ولتزيد بها الكلام حسناً على حسن، وبهاء على بهاء، على حد قول القائل: (من بحر الكامل)

ضِدَانٍ لَمَّا اسْتَجْمَعَا حَسَنًا ... وَالضِدُّ يُظْهِرُ حُسْنَهُ الضِدُّ^(١).

ومن شواهداها في الأحاديث المدرجة: "حديث ابن مسعود: مَنْ مَاتَ وَهُوَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ، وَمَنْ مَاتَ وَهُوَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ"^(٢).

قال السيوطي (ت ٩١١هـ): "المرفوع منه الجملة الأولى فقط، والثانية موقوفة..."^(٣)، ومصداق هذا ما رواه البخاري بسنده: "عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ، وَقُلْتُ أَنَا: مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ"^(٤).

وعلى النووي (ت ٦٧٦هـ) وقوع الإدراج في هذا الرواية بقوله: "وقد صح اللفظان من كلام رسول الله ﷺ في حديث جابر المذكور"^(٥)، فأما اقتصار ابن مسعود -رضي الله عنه- على رفع إحدى اللفظتين وضمه الأخرى إليها

(١) ديوان أبي الشيص: ١٣٨.

(٢) المدرج إلى المدرج: ١٧، رقم الحديث (١).

(٣) السابق نفسه.

(٤) صحيح البخاري: ٧١/٢، من حديث عبد الله بن مسعود، رقم الحديث (١٢٣٨)،

وكذا في صحيح مسلم: ٩٤/١، رقم الحديث (١٥٠).

(٥) يقصد ما رواه مسلم بسنده: "عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْمُوجِبَتَانِ؟ فَقَالَ: «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ» (صحيح مسلم: ٩٤/١، رقم الحديث: ١٥١).

من كلام نفسه، فقال القاضي عياض وغيره: سببه أنه لم يسمع من النبي ﷺ إلا إحداهما وضم إليها الأخرى لما علمه من كتاب الله تعالى ووحيه، أو أخذه من مقتضى ما سمعه من النبي ﷺ^(١)، وعلله غيره بقوله: "أخذه من ضرورة انحصار الجزاء في الجنة والنار"^(٢)، وهذا كله على سبيل الاستنباط. وعلى القول بالإدراج فعلاقته بنص الحديث علاقة تقابل، أو ما يسمى عند الأصوليين بـ (قياس العكس) وهو: "تحصيل نقيض حكم الأصل في الفرع؛ لافتراقهما في علة الحكم"^(٣).

فأثبت للفرع نقيض حكم الأصل؛ لوجود نقيض العلة، وبيان ذلك: أن أصل القضية نص الحديث (من مات وهو يشرك بالله شيئاً دخل النار)، فالعلة في هذا الأصل هي الشرك، واقتضت هذه العلة الحكم بدخول النار، وفرع القضية القول المدرج (ومن مات وهو لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة)، فالعلة في هذا الفرع هو عدم الشرك، الذي هو نقيض علة الأصل، فاقتضت هذه العلة الحكم بدخول الجنة، الذي هو ضد حكم الأصل.

ومما زاد من حسن المقابلة تساوي الجملتين؛ إسناداً وقيداً؛ وفي استعمال كلمة (شيئاً) النكرة في سياق النفي، التي تفيد في الموضعين العموم والتقليل؛ لتوحي في الجملة الأولى بأن أدنى درجات الشرك يحبط جميع الأعمال، ولتوحي في الجملة الثانية بأن التوحيد الخالص يدخل

(١) المنهاج: ٩٧/٢.

(٢) فتح الباري: ١١٢/٣.

(٣) المعتمد في أصول الفقه: ١٩٦/٢.

صاحبه الجنة، وإن قلت الأعمال، وعليه فالقول المدرج جاء مترابطاً متماسكاً مع نص الحديث؛ لأنه مستنبط منه، ومتفرع عنه على حد التقابل.

الصورة الثانية: العلاقة الاستنباطية الالتزامية.

من المعلوم أن دلالة اللفظ على المعنى تنقسم إلى ثلاث دلالات: تطابقية، وتسمى الدلالة الوضعية، وهي: دلالة اللفظ على معناه الموضوع له، وتضمنية، وهي: دلالة اللفظ على جزء معناه الموضوع له، والالتزامية، وهي: دلالة اللفظ على لازم معناه الموضوع له، والدالتان: التضمنية والالتزامية تدخل تحت مسمى الدلالة العقلية^(١).

والناظر في الأحاديث المدرجة يجد أن الإدراج في بعضها جاء تبعاً لدلالة الالتزام، بمعنى أن المدرج استنبط حكماً يستلزمه نص الحديث الشريف الذي وقع فيه الإدراج، فعلاقة النص المدرج بنص الحديث حينئذ علاقة استنباطية التزامية.

ومن شواهد ذلك: "حديث أبي هريرة: **أَسْبِغُوا الوُضُوءَ**، و**ئِلَّ** للأعقابِ من النار"^(٢)، فإن صدر الحديث (أَسْبِغُوا الوُضُوءَ) مدرج من قول أبي هريرة^(٣)، ومما يؤكد ما رواه البخاري بسنده: "قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَكَانَ

(١) ينظر الإيضاح مع البيغية: ٤/٣.

(٢) المدرج إلى المدرج: ١٨، رقم الحديث (٣)، وفي سنن ابن ماجه: ١٥٤/١، بسنده: "عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْمًا يَتَوَضَّؤُونَ وَأَعْقَابُهُمْ تَلُوحُ، فَقَالَ: «وَيْلٌ لِّلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ، أَسْبِغُوا الوُضُوءَ»، ومن شواهد هذه العلاقة أيضاً حديث رقم (٣٦) من الأحاديث المدرجة.

(٣) ينظر المدرج إلى المدرج: ١٨، وينظر التعبير شرح التحرير: ١٩٦٨/٤، وينظر طرح التشريب: ٤٣/٥.

يَمْرُ بِنَا وَالنَّاسُ يَتَوَضَّئُونَ مِنَ الْمِطْهَرَةِ، قَالَ: أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ، فَإِنَّ أَبَا الْقَاسِمِ
ﷺ قَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»^(١).

وعليه فهذا الإدراج (أسبغوا الوضوء) حكم استنبطه أبو هريرة على
جهة الاستلزام من نص الحديث: (ويل للأعقاب من النار)؛ ذلك لأن الوعيد
الشديد والتحذير البالغ في قوله ﷺ: (ويل للأعقاب من النار) يستلزم الأمر
بإسباغ الوضوء وإتمامه؛ لأن في إسباغ الوضوء بالاستيعاب والاستقصاء
وقاية من الوقوع في حيز الوعيد، فالتحذير من الشيء يدل بدلالة الالتزام
على التكليف بضده، وهذا ما قرره بعض علماء الأصول بقوله: "إطلاق
الوعيد يقتضي الوجوب لفعل ما توعده عليه"^(٢)، وذكر شراح الحديث أن
"الأمر بالإسباغ أمر بتكميل الغسل، والأمر بالغسل فهم من الوعيد؛ لأنه لا
يكون إلا في ترك واجب، فلما فهم ذلك من الوعيد أكده بقوله: (أسبغوا
الوضوء)، ولهذا ترك العاطف"^(٣)، فبين الجملتين كمال اتصال؛ لأن القول
المدرج جاء مؤكداً لنص الحديث.

وعليه فالعلاقة بين النص المدرج ونص الحديث علاقة استنباطية
التزامية، والتصريح بما يفهم من الكلام والإفصاح عنه له مزية في توكيد
المعاني وتقريرها، ويشهد لهذا ما أورده الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) ونقله عنه عبد
القاهر (ت ٤٧١هـ) في قول بعضهم: "عندي قرى كل نازل، ورضى كل
ساخط، وخطبة من لدن تطلع الشمس إلى أن تغرب، أمر فيها بالتواصل،
وأنهى فيها عن التقاطع" قال السائل: هلا اكتفى بالأمر بالتواصل عن النهي

(١) صحيح البخاري: ٤٤/١، رقم الحديث (١٦٥).

(٢) التحرير شرح التحرير: ٨٤٩/٢.

(٣) عمدة القاري: ١٠/٢.

عن التقاطع؟ أو ليس الأمر بالصلة هو النهي عن القطيعة؟ قال أبو يعقوب: "أو ما علمت أن الكناية والتعريض لا يعملان في العقول عمل الإفصاح والكشف"^(١)، فلا شك أن النص على المعنى المفهوم يزيد من تقريره في النفوس، وتأكيدة في القلوب.

الصورة الثالثة: العلاقة الاستنباطية القياسية.

ومن شواهد هذه العلاقة في الأحاديث المدرجة "حديث بسرة: من مسَّ ذكره أو أنثييه أو رُفغِيهِ"^(٢) فليتوضاً"^(٣)، فإن قوله: (أو أنثييه أو رُفغِيهِ) مدرج من قول أحد الرواة، وهو (عروة) كما ذكر ذلك السيوطي^(٤)، وأيده ما جاء في سنن الدارقطني بسنده: "عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مس ذكره فليتوضاً». قال: وكان عروة يقول: إذا مس رُفغِيهِ أو أنثييه أو ذكره فليتوضاً"^(٥)، فلعل الراوي قاس -مستنبطاً- مس الأنثيين والرفغين على مس الذكر؛ لاشتراكهما في علة الاشتهاء الذي ينقض الوضوء ويوجب الطهارة، فأدرجه في الحديث.

(١) البيان والتبيين: ١/١١٥، وينظر دلائل الإعجاز: ١٦٩، وفيه: (...عمل الإيضاح والتكشيف).

(٢) والرُّفغ والرُّفغ: أصل الفخذ، والجمع أرفاغ ورُفوغ. وكل موضع اجتمع فيه الوسخ من الجسد فهو رفغ. (جمهرة اللغة: ٢/٧٧٨، مادة: رغف).

(٣) المدرج إلى المدرج: ١٨، رقم الحديث (٢)، والحديث أخرجه الطبراني بسنده: "عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن بسرة بنت صفوان، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا مس أحدكم ذكره أو أنثييه أو رُفغِيهِ فليتوضاً" (المعجم الكبير للطبراني: ٢٤/٢٠٠، رقم الحديث: ٥١٠).

(٤) ينظر المدرج إلى المدرج: ١٨، وينظر المهياً في كشف أسرار الموطأ: ٤/٩٦،

(٥) سنن الدارقطني: ١/٢٧٠، رقم الحديث (٥٣٠).

ومن الشواهد أيضًا: "حديث نافع عن ابن عمر: مَنْ اشْتَرَى نَخْلًا وَقَدْ أُبْرِتْ^(١)، فَنَمَرَهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُشْتَرِي، وَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُشْتَرِي"^(٢).

ذكر السيوطي (ت ٩١١هـ) أن المرفوع من هذا الطريق هو بيع النخل فقط، وبيع العبد مدرج^(٣)، ومصدق ذلك ما رواه مسلم بسنده: "عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتَ، فَنَمَرَتْهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ»^(٤).

ولكنه من طريق آخر ليس مدرجًا، بل هو من حديث رسول الله ﷺ، فقد روى البخاري بسنده: "عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَ، فَنَمَرَتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ، فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ»^(٥).

وعلى القول بالإدراج فمن الواضح أنه مستنبط من نص الحديث على جهة القياس، فكما أن ثمرة النخل المؤبر، لا تدخل في البيع، فهي للبائع، إلا أن يشترط المشتري، وذلك لأن الثمرة حينئذ نتاج عمل البائع وسعيه ورعايته، فكذلك مال العبد لا يدخل في البيع، فهو للسيد، إلا أن

(١) التأبير هو التشقيق والتلقيح، ومعناه: شق طلع النخلة الأنثى ليذر فيه شيء من طلع النخلة الذكر، (عمدة القاري: ١٠/١٢).

(٢) المدرج إلى المدرج: ٢٦، رقم الحديث (١٨).

(٣) السابق نفسه، وينظر التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ٣٠٥/١٤.

(٤) صحيح مسلم: ١١٧٢/٣، رقم الحديث (١٥٤٣).

(٥) صحيح البخاري: ١١٥/٣، رقم الحديث (٢٣٧٩).

يشترط المشتري، وذلك لأن ثمرة سعي العبد لسيدته؛ لأنه لا يملك على وجه الحقيقة، إضافة المال إليه في قوله: (وله مال) للانتفاع، وليست للملك الحقيقي، فالعبد وما مَلَكَه مِلْكٌ لسيدته، وهذا الذي ذكرته من علاقة القياس في ذكر العبد قياسًا على النخل يؤيده ما ذكره ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) بقوله: "وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع، وصورة تشبيهه بالنخل من جهة الزوائد في كل منهما"^(١).

فإنه يقصد أن جهة تشبيه مال العبد بثمرة النخل من حيث إن كلا منهما أمران زائدان على أصل المبيع؛ فلا يدخلان في البيع بدون اشتراط، ومما يؤيده أيضًا قول الكرمانى (ت ٧٨٦هـ): "وله مال، إضافة المال إلى العبد مجاز، كإضافة الثمرة إلى النخل"^(٢)، فشبه إضافة المال إلى العبد بإضافة الثمرة إلى النخل، والشبه القائم بين الأمرين هو الإضافة المجازية، فكما أن الثمرة المضافة إلى النخل لا تعني الملكية الحقيقية، وإنما تعني الاختصاص، فكذلك المال المضاف إلى العبد ليس على جهة التملك الحقيقي، وإنما على جهة الاختصاص، وهذا كله مما يؤكد العلاقة النصية بين القول المدرج ونص الحديث الشريف، وأنها قائمة -فيما أحسب- على الاستنباط القياسي.

الصورة الرابعة: العلاقة الاستنباطية التفريعية.

وهذه العلاقة هي إحدى الروابط اللفظية التي تندرج تحت مصطلح (السبك) في نظرية علم النص، ويقصد بالتفريع: "جعل شيء عقيب شيء؛

(١) فتح الباري: ٤/٤٠٢.

(٢) الكواكب الدراري: ١٠/١٩٠.

لاحتياج اللاحق إلى السابق^(١)، وهو نوع من أنواع الاستطراد كما ذكر ابن رشيقي (ت ٤٦٣هـ) في العمدة^(٢)، ومن شواهد هذه العلاقة في الأحاديث المدرجة: "حديث ابن عباس: أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة عام الفتح، فصام حتى بلغ الكديد، ثم أفطر فأفطر الناس، فكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ"^(٣).

ذكر السيوطي أن قوله: (فكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ) مدرج في الحديث من قول الزهري^(٤)، ومصدق ذلك ما رواه البخاري بسنده: "عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ «خرج في رمضان من المدينة ومعه عشرة آلاف، وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمه المدينة، فسار هو ومن معه من المسلمين إلى مكة، يصوم ويصومون، حتى بلغ الكديد، وهو ماء بين عسفان، وقديد أفطر وأفطروا»، قال الزهري: «وإنما يؤخذ من أمر رسول الله ﷺ الآخر فالآخر»^(٥).

فهذا القول المدرج: (فكانوا يأخذون بالأحدث...) متفرع عما قبله، ومبني عليه؛ لأن الإخبار عن حال الصحابة مع رسول الله ﷺ واقتنائهم به في كل

(١) التعريفات: ٦٣، وينظر التعريفات الفقهية: ٥٩.

(٢) ينظر العمدة: ٤٢/٢.

(٣) المدرج إلى المدرج: ٢٥، رقم الحديث (١٥)، والحديث في الموطأ بسنده: "عن ابن عباس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: خرج إلى مكة عام الفتح في رمضان، فصام حتى بلغ الكديد، ثم أفطر، فأفطر الناس معه، فكانوا يأخذون بالأحدث، فالأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم. (الموطأ: ٣٠٧).

(٤) ينظر المدرج إلى المدرج: ٢٥، وينظر الاستنكار: ٢٩٩/٣.

(٥) صحيح البخاري: ١٤٦/٥، رقم الحديث (٤٢٧٦).

حال؛ حيث صام صوموا، وحيث أفطر أفطروا، كان سبباً في تفریع الراوي بقاء التفریع أنهم كانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ، كما دلّ على أن في الحديث ناسخاً ومنسوخاً^(١).

فكان هذا القول حكاية حال، يدل بقوله: (فكانوا) على سرعة استجابتهم لأمره ﷺ، وعراقة ذلك فيهم وأصالته، ثم دلّ بمادة: (يأخذون) على عنايتهم في التناول بتحصيله وحيازته، كما دل بصيغة المضارع على تجدد ذلك فيهم حالاً بعد حال؛ تبعاً لحال المصطفى ﷺ، كما كشف قوله: (الأحدث فالأحدث) عن صدق المتابعة وشدة الملازمة؛ ترقباً لما يصدره منه ﷺ؛ محبةً في الاقتداء وتشوقاً إلى الاهتداء^(٢).

(١) ينظر التمهيد: ٦٥/٩.

(٢) ولمزيد من الشواهد التي تتدرج تحت هذه العلاقة ينظر من (المدرج إلى المدرج) أحاديث: ٦، ٧، ١١.

المطلب الثالث: العلاقة التعليلية.

التعليل من أقوى العلاقات النصية التي تربط بين أوامر الكلام؛ لأن فيه انسجاماً بين عناصر النص وتماكناً من نواحيه الدلالية؛ ذلك لشدة ارتباط العلة بالمعلول والنتيجة بالسبب، فيمثل التعليل في علم النص أهم وسائل الحبكة، الذي يشكل بدوره الداعي "استخدام أدوات ربط سببية، مثل الروابط: لأن وإذ وهكذا"^(١).

وقد نبّه علماء البلاغة على أهمية التعليل في تقرير المعاني، فقالوا: إن "إثبات الشيء معللاً أكد في النفس من إثباته مجرداً عن التعليل"^(٢)، والتعليل الذي يعقب الأحكام ويولي التوجيهات يجعل النفوس تذعن بها، وتسرع إليها، وتأنس بها؛ لأن "إثبات الحكم بذكر علته أروج في العقل من إثباته بمجرد دعواه"^(٣)، ولذلك -في غير موضع من الأحاديث المدرجة- نجد النص المدرج من الراوي جاء عقب نص الحديث الشريف؛ لبيان علة التوجيه وتوضيح سببية الحكم.

وقد تعددت صور التعليل في الأقوال المدرجة، فمنها ما جاء تعليلاً بحرف اللام، ومنها ما جاء تعليلاً بالاسم (المفعول لأجله)، ومنها ما جاء تعليلاً بـ (الاستفهام الإنكاري).

(١) علم النص مدخل متداخل الاختصاصات: ٥٥.

(٢) الطراز: ٧٦/٣.

(٣) المصباح في المعاني والبيان والبيدع: ٢٤١.

ومن شواهد التعليل بحرف اللام: "حديث أبي أمامة: أنطلق برجلٍ إلى بابِ الجنَّةِ، فرفعَ رأسه، فإذا على بابِ الجنَّةِ مكتوبٌ الصدقةُ بعشرةِ أمثالها، والقرضُ الواحدُ بثمانيةِ عشرَ؛ لأنَّ صاحبَ القرضِ لا يأتيك إلا وهو محتاجٌ، والصدقةُ ربما وضعتُ في غنيِّ" (١).

قال السيوطي (ت ٩١١هـ): "قوله: لأن صاحب القرض إلى آخره، مدرج من كلام بعض الفقهاء... (٢)"، وصار القرض بثمانية عشر والصدقة بعشر أمثالها لأن: "المتصدق حُسب له الدرهم الواحد بعشرة، فدرهم صدقة وتسعة زيادة، والقرض ضوعف له فيه، فدرهم قرضه والتسعة مضاعفة، فهو ثمانية عشر، والدرهم القرض لم يحسب له؛ لأنه يرجع إليه، فبقي التضعيف فقط، وهو ثمانية عشر، والصدقة لم ترجع إليه الدرهم، فصارت له عشرة بما أعطى" (٣).

وإنما جاء التعليل في الحديث لأن ظاهر الحال والمتبادر إلى الذهن أن الصدقة أفضل ثوابًا وأكثر أجرًا من القرض؛ إذ الصدقة يُعطى فيها المال ولا ينتظر مالكه رده، والقرض يُعطى فيه المال ومالكه منتظر رده (٤)، ولهذا فقد يرد على الذهن سؤال، لِمَ زاد ثواب القرض على ثواب الصدقة، وظاهر الحال يقضي بخلافه؟

(١) المدرج إلى المدرج: ٢٥، رقم الحديث (١٣)، والحديث بنصه كاملاً في سنن أبي داود: ٤٥٨/٢، رقم الحديث (١٢٣٧)، وفي شعب الإيمان: ١٨٩/٥، رقم الحديث (٣٢٨٦) من رواية جعفر بن الزبير الحنفي عن القاسم عن أبي أمامة.

(٢) المدرج إلى المدرج: ٢٥.

(٣) فيض القدير: ٩/٤.

(٤) ينظر التتوير شرح الجامع الصغير: ٨٠/٦.

فتأتي جملة: (لأن صاحب القرض لا يأتيك إلا وهو محتاج، والصدقة ربما وضعت في غني) تعليلاً لزيادة الأجر، وجواباً لتساؤلات النفس؛ ذلك لأن القرض فيه دفع حاجة بتنفيس كربة وبإنظار معسر، ولا شك أن في إبداء الحكمة وتعليل الحكم ما يحمل المتلقي على الإذعان بالخبر والتسليم بالحكم.

ومن شواهد التعليل بالاسم (المفعول لأجله): "حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو: نَهَى أَنْ يُسَافِرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ؛ مَخَافَةَ أَنْ يِنَالَهُ الْعَدُوُّ"^(١)، وقد نص السيوطي على أن قوله: (مخافة أن يناله العدو) مدرج من كلام مالك^(٢)، وهذا ما يؤكد رواية مالك في الموطأ: "حدثني يحيى، عن مالك عن نافع، عن عبد الله بن عمر أنه قال: «نهى رسولُ اللهِ ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرضِ العدوِّ» قَالَ مَالِكُ: وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَخَافَةَ أَنْ يِنَالَهُ الْعَدُوُّ"^(٣).

والتعليل بالمفعول لأجله قال عنه سيبويه (ت ١٨٠هـ): "باب ما يَنْتَصِبُ مِنَ الْمَصَادِرِ؛ لِأَنَّهُ عُدُّرٌ لَوْقُوعِ الْأَمْرِ، فَانْتَصَبَ لِأَنَّهُ مَوْقُوعٌ لَهُ،

(١) المدرج إلى المدرج: ٣٤، رقم الحديث (٣٥)، والحديث في صحيح البخاري بسنده -بغير إدراج-: "حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو" صحيح البخاري: ٥٦/٤، رقم الحديث (٢٩٩٠).

(٢) ينظر المدرج إلى المدرج: ٣٤، وينظر شرح صحيح البخاري لابن بطال: ١٤٩/٥، وفيه: "بعض الناس زاد في الحديث: مخافة أن يناله العدو. وجعله من لفظ النبي ﷺ، ولم تصح هذه الزيادة عند مالك ولا عند البخاري، وإنما هي من قول مالك".

(٣) الموطأ: ٤٤٦/٢.

ولأنَّه تفسيرٌ لما قبله، لِمَ كان؟ ...وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر،
وفعلت ذاك مخافة فلان^(١).

فقوله في الحديث: (مخافة أن يناله العدو) إدراج لتعليل النهي عن السفر
بالقرآن إلى أرض العدو، وهذا التعليل قيّد، ومعلوم أن القيد يؤتى به عند
إرادة تربية الفائدة، والزيادة فيها، وهذا ما نص عليه السكاكي (ت ٦٢٦هـ)
بقوله: "وأما الحالة المقترضة لتقييده، فهي إذا كان المراد تربية الفائدة، كما
إذا قيده بشيء مما يتصل به، من نحو المصدر، كنحو: ضربت ضرباً
شديداً، أو ظرف الزمان، كنحو: ضربت يوم الجمعة، أو ظرف المكان،
كنحو: ضربت أمامك، أو السبب الحامل، كنحو: ضربت تأديباً..."^(٢).

وقد أفاد هذا القيد المدرج أن النهي ليس على كل حال، ولذلك
أجمع أهل العلم ألا يسافر بالقرآن إلى أرض العدو في السرايا والعسكر
الصغير المخوف عليه، واختلفوا في غير ذلك، فقال النووي (ت ٦٧٦هـ):
"إن أمنت هذه العلة بأن يدخل في جيش المسلمين الظاهرين عليهم فلا
كراهة ولا منع منه حينئذ لعدم العلة، هذا هو الصحيح"^(٣).

فالتعليل هاهنا له علاقة وثيقة بالنص الشريف؛ إذ كشف عن مغزى
النهي وعلة المنع وبيان سبب ألا يسافر بالقرآن الكريم إلى أرض العدو حال
الخوف عليه؛ إكراماً له واحتراماً من أن تنتهك حرمة، وبهذا كان التعليل
المدرج تخصيصاً للنهي والمنع، واستجابة لنفس المتشوّف لمعرفة سبب

(١) الكتاب: ٣٦٧/١.

(٢) مفتاح العلوم: ٢٠٩.

(٣) المنهاج: ١٣/١٣.

النهي، والمتطلع للكشف عن علة المنع، فيأتي -والحال هذه- ترسيخًا للمعنى وتمكينًا له أشد ما يكون التمكين.

ومن شواهد التعليل بالاستفهام الإنكاري: "حديث أنس: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تزهي، فقيل: يا رسول الله، وما تزهي؟ قال: تحمر، وقال رسول الله ﷺ: أرأيت إذا منع الله الثمرة، فبم يأخذ أحدكم مال أخيه" (١).

قال السيوطي (ت ٩١١هـ): "تفرد برفع الجميع مالك (٢)، ولم يتابعه أحد من أصحاب حميد بل بينوا كلهم أن قوله: أرأيت إلى آخره موقوف من كلام أنس... (٣)".

ومصدق ذلك ما رواه البخاري بسنده: "عن أنس رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ نهى عن بيع ثمر التمر حتى يزهاو»، فقلنا لأنس: ما زهاؤها؟ قال: «تحمر وتصفّر، أرأيت إن منع الله الثمرة، بم تستحل مال أخيك؟» (٤).

فجاء الاستفهام الإنكاري تعليلًا لمنع بيع الثمرة قبل بدو صلاحها، فكان قوله: "أرأيت إذا منع الله الثمرة، فبم يأخذ أحدكم مال أخيه" بمعنى: أخبرني إذا منع الثمرة، كيف، وبأي وجه، وبأي مقابلة يأخذ أحدكم مال

(١) المدرج إلى المدرج: ٢٦، رقم الحديث (١٧)، ومن شواهده أيضًا حديث رقم: ٢٤.

(٢) كما في صحيح البخاري برواية مالك مرفوعا كله: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تزهي، فقيل له: وما تزهي؟ قال: حتى تحمر. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أرأيت إذا منع الله الثمرة، بم يأخذ أحدكم مال أخيه» (صحيح البخاري: ٧٧/٣، رقم الحديث: ٢١٩٨).

(٣) المدرج إلى المدرج: ٢٦.

(٤) صحيح البخاري: ٧٨/٣، رقم الحديث (٢٢٠٨).

أخيه؟ والمعنى: لا يحل لأحد ما هنالك^(١)، والاستفهام الإنكاري في حكم الخبر المنفي، بمعنى: ما ينبغي أن يكون^(٢)، ونفي انبغاء الفعل أشد في معنى النفي من نفي الفعل نفسه؛ لأن "نفي الانبغاء يفيد نفي إمكانه، ولذلك يكنى به عن الشيء المحذور"^(٣)، وجاء التعليل على صورة الاستفهام، وهو في معنى الخبر؛ ليفيد المبالغة في معنى الحظر والمنع.

(١) ينظر مرقاة المفاتيح: ١٩٣٠/٥، وينظر شرح المصابيح: ٤١٨/٣.

(٢) ينظر دلائل الإعجاز: ١١٦.

(٣) التحرير والتنوير: ٢٤/٢٣.

المطلب الرابع: العلاقة التقريرية.

جاءت هذه العلاقة النصية في الأحاديث المدرجة في أكثر من موضع، في سياق تقرير حكم أو بيان عظيم أجر؛ أو شدة التحذير من أمر، وعندها يكون الإدراج مصحوبًا بعدد من المؤكدات التي تتناسب مع مقام التقرير وتتلاءم مع غرض التثبيت.

ومن شواهد ذلك: "حديث أبي هريرة: للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده، لولا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبر أمي؛ لأحببت أن أموت وأنا مملوك"^(١).

فإن قوله: "والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله... مدرج من قول أبي هريرة"^(٢)، ويدل على الإدراج ويؤكد ما جاء في رواية مسلم: " وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ"^(٣)، وقد جزم بهذا غير واحد من أئمة المحدثين، ويشهد له من حيث المعنى قوله: (وبر أمي) فإنه لم يكن للنبي ﷺ حينئذ أم

(١) المدرج إلى المدرج: ٣٥، رقم الحديث (٣٧)، والحديث رواه البخاري بسنده: "عَنِ الرَّهْرِيِّ، سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، يَقُولُ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ" (صحيح البخاري: ١٤٩/٣، رقم الحديث: ٢٥٤٨).

(٢) ينظر المدرج إلى المدرج: ٣٥.

(٣) صحيح مسلم: ١٢٨٤/٣، رقم الحديث (١٦٦٥).

يبرّها، كما أنه يستحيل عليه ﷺ أن يتمنى كونه مملوكًا؛ لعلو قدره وارتفاع مرتبته^(١).

ويقرر الحديث الشريف أن الله ﷻ قد منح العبد المملوك الصالح أجرين؛ وفاء للقيام بطاعة ربه، والقيام بخدمة سيده؛ لأنه لما كان مطالبًا من الله تعالى بعبادته، ومن سيده بطاعته، استحق أجرين؛ لتعدد المطالبتين^(٢).

وجاء الإدراج مصدرًا بالقسم (والذي نفسي بيده...) ليقرر عظيم الأجر الذي يحصل عليه العبد المملوك الصالح الذي يوفي بحق ربه وبحق سيده، ثم توكيد الجواب (لأحببت أن أموت وأنا مملوك) مبالغة في معنى التقرير، وبيانًا لفضل أجره، حتى إن بعض الأحرار ليتطلعون إلى أجر العبيد، لولا الجهاد والحج وبر الوالدين؛ حيث إنها أمور ثوابها عظيم، وهي غير واجبة على العبد، وفائدة هذا التقرير أنه يلقي الرضا بالقضاء في قلوب العبيد، بل قد يصل الأمر ببعضهم أن يقول لسيده حين أعتقه: لم حرمتني من أحد أجري؟^(٣)، إذا فالقول المدرج جاء عقب الحديث الشريف تقريرًا وتأكيديًا للأجر المذكور فيه.

ومن شواهد ذلك أيضًا: "حديث أبي ذر: أني أرى ما لا تزون، وأسمع ما لا تسمعون، أظت السماء وحق لها أن تظن، ما فيها موضع أربع

(١) ينظر التنبيهات المجملة: ٢٤، وينظر عمدة القاري: ١٣/١٠٩، وينظر إرشاد الساري: ٣٢٢/٤.

(٢) ينظر المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ٤/٣٥٥.

(٣) ينظر فتح المنعم: ١/٤٩١.

أصابعٍ إلا وملكٌ واضعٌ جبهته ساجداً لله، والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً، وما تُلذذتم بالنساءِ على الفرش، ولخرجتم إلى الصُّعَدَاتِ تجأرونَ إلى الله، والله لَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ شَجْرَةً تُعْضَدُ^(١).

ذكر السيوطي (ت ٩١١هـ) أن قوله: "والله لو ددت أنني كنت شجرة تعضد" مدرج من قول أبي زر^(٢)، ومصدق ذلك ما جاء في سنن الترمذي بسنده: "عن أبي زر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إني أرى ما لا ترون، وأسمع ما لا تسمعون أظت السماء، وحق لها أن تنط ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك واضع جبهته ساجداً لله، والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً، وما تُلذذتم بالنساء على الفرش ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون إلى الله، لو ددت أنني كنت شجرة تُعضدُ» وفي الباب عن أبي هريرة، وعائشة، وابن عباس، وأنس. هذا حديث حسن غريب. ويروى من غير هذا الوجه أن أبا زر، قال: «لو ددت أنني كنت شجرة تعضد»، ويروى عن أبي زر موقوفاً^(٣).

فهذا القول المشتمل على (التمني) في آخر الحديث أشبه بكلام أبي زر، ولا يجوز أن يكون من قول النبي ﷺ مع عظم منزلته عند الله تعالى، وما جعل الله على يديه من هداية الأمة، وما أعلمه الله به من منزلته يوم القيامة، وأنه مغفور له ما تقدم وما تأخر، إلى غير ذلك من أنواع الفضل، فهو أعلم بالله من أن يتمنى عليه حالاً لا يليق بمقامه ﷺ^(٤).

(١) المدرج إلى المدرج: ٤٥، رقم الحديث (٦٥).

(٢) ينظر السابق نفسه.

(٣) سنن الترمذي: ٥٥٦/٤، حديث رقم (٢٣١٢).

(٤) ينظر التنبهات المجمل: ٧٥، وينظر مرقاة المفاتيح: ٣٣٥١/٨.

وقد جاء هذا القول مؤكداً لما ذكر في الحديث من تصوير عظمة الله ﷻ في قوله ﷻ: (أطت السماء...) فالأطيط صوت الأقتاب وأطيط الإبل أصواتها وحنينها، أي إن كثرة ما فيها من الملائكة قد أثقلها حتى أطت، وهذا مثلٌ وإيدان بكثرة الملائكة، وإن لم يكن ثمة أطيط، وإنما هو كلام تقريب، أريد به تقرير عظمة الله تعالى^(١)، فالكلام محمول فيه على التمثيل والتقريب؛ ليدل على كثرة الملائكة في السماء، وكثرة الساجدين منهم.

وعليه فإن العلاقة النصية بين القول المدرج (والله لو ددت...) وبين نص الحديث الشريف هي علاقة تقريرية تأكيدية، ولذلك نجد الإدراج مصحوباً بأكثر من مؤكد، بالقسم (والله)، وبلاد التوكيد في (لو ددت)، وبأن في قوله: (أني)، وبالفعل (كنت) الدال على غاية العراقة في المعنى، وبالتنكير في كلمة (شجرة) ثم وصفها بـ (تعضد) ببناء الفعل لما لم يسم فاعله؛ ليؤكد بهذا معنى التحقير في التنكير، كل ذلك ليقدر معنى التخويف السابق في الحديث، وهو التحذير من سوء المآل وشدة الأهوال، واستحضار عظمة الوقوف بين يدي الله ﷻ، وبيان الغاية من خشيته سبحانه وتعالى؛ حتى يتقلب العبد بين الرجاء والخوف، فلا يبلغ به الرجاء مبلغاً يأمن معه المكر، ولا يبلغ به الخوف مبلغاً ييأس معه من الرحمة^(٢)، والله نسأل حسن الختام.

(١) الكاشف عن حقائق السنن: ٣٣٨٣/١١، ٣٣٨٤.

(٢) ولمزيد من الشواهد التي تندرج تحت هذه العلاقة ينظر من (المدرج إلى المدرج)

أحاديث: ٩، ٣١، ٥٤، ٥٩، ٦٧.

الخاتمة

وبعد هذا التطواف في الأحاديث المدرجة التي نص عليها السيوطي في كتابه (المدرج إلى المدرج) لتبين العلاقات النصية بين القول المدرج والحديث الشريف، نخلص إلى عدد من النتائج، أهمها:

- (١) من الأقوال المدرجة ما صح نسبه إلى النبي ﷺ من غير الطريق الذي وقع فيه الإدراج، وقد تم التنبه على ذلك في موضعه من البحث، وإنما أدرج في هذه الدراسة؛ تبعاً للطريق الذي ورد عليه الإدراج، والتزاماً بمدونة البحث، وهي كتاب (المُدْرَجُ إِلَى المُدْرَجِ) للسيوطي.
- (٢) أن القول المدرج من الراوي لم يؤسس معنى مستقلاً عن نص الحديث، وإنما كان تابعاً له وملتصقاً به من جهة علاقات متنوعة: تفسيرية، واستنباطية، وتعليلية، وتقريرية.
- (٣) أن أهم العلاقات النصية التي ظهرت لي بين القول المدرج والحديث الشريف دارت في فلك أربع علاقات نصية: تفسيرية، استنباطية، تعليلية، وتقريرية.
- (٤) أكثر العلاقات النصية وروداً في الأحاديث المدرجة هي العلاقة التفسيرية، التي تأتي على صور ثلاث: علاقة الشرح، وعلاقة البيان، وعلاقة التفصيل.
- (٥) ثم كانت العلاقة الاستنباطية أكثر حضوراً بعد العلاقة التفسيرية، وقد جاءت هذه العلاقة الاستنباطية على صور أربع: تقابلية، والتزامية، وقياسية، وتفرعية.

- (٦) ثم جاءت العلاقة التعليلية للقول المدرج في سياق بيان سببية الحكم وَعِلِّيَّة الأمر، وقد جاء التعليل بعدة صور: تعليل بالحرف، وتعليل بالاسم، وتعليل بالاستفهام.
- (٧) ثم كانت العلاقة التقريرية التي جاءت للقول المدرج في سياق تقرير الأحكام وتأكيدها والاستدلال عليها.
- (٨) كانت للأقوال المدرجة في بعض الأحاديث أثر بيّن في الكشف عن المعاني وتوضيح المراد، خاصة في علاقتي التفسير، والتعليل.
- (٩) أكثر الأقوال المدرجة في العلاقات التفسيرية البيانية، والاستنباطية (التقابلية، والالتزامية، والقياسية) هي أقوال صح رفعها إلى النبي ﷺ من طرق أخرى غير طريق الإدراج.
- (١٠) أكد وقوع الإدراج في الحديث الشريف على خصوصية القرآن الكريم في إعجازه، وأن نظمه لا شبيه له ولا نظير، وأنه ليس في مقدور البشر، وأما أسلوب الحديث النبوي الشريف، وإن ارتقى في أعلى درجات الفصاحة والبلاغة، يبقى في طوق الطاقة البشرية، وليس خارقاً للعادة بالكلية، ولذا أمكن بعضهم أن يأتي بكلام قريب من كلامه ﷺ في بعض الأحاديث المدرجة.

هذا ويوصي البحث بدراسة بلاغية تحليلية تقوم على بيان دور الراوي في نقل الحديث الشريف، تهتم هذه الدراسة بأقوال الرواة في التمهيد للحديث ببيان الحدث أو الموقف أو السياق الذي قيل فيه الحديث، وبأقوالهم أيضاً في تصوير حال النبي ﷺ عند قول الحديث، سواء

تصوير الهيئة من رضى أو كره أو غضب...، وكذا هيئته ﷺ واقفاً أو جالساً أو متكئاً...، وكل ما يتعلق بأقوال الرواة مما يخدم السياق العام للحديث لتوضيح المراد منه والكشف عن الغرض فيه.

ثبت المصادر والمراجع

- ١- الإحالة النصية وأثرها في تماسك النص القرآني: دراسة تطبيقية على بعض الشواهد القرآنية، عبد الحميد بوترة، مجلة الأثر، عدد خاص عن: اللسانيات والرواية، الجزائر، ٢٠١٢م.
- ٢- إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، مطبعة السنة المحمدية، بدون تاريخ.
- ٣- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني (ت ٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، السابعة، ١٣٢٣هـ.
- ٤- الاستنكار لابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم عطا، محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط أولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٥- أعلام الحديث للخطابي (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق: محمد سعد آل سعود، الناشر جامعة أم القرى، ط أولى، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.
- ٦- الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
- ٧- الإيضاح مع البغية في الخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ)، مكتبة الآداب، ط السابعة عشرة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- ٨- البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، جميل عبد المجيد، ط الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٨م.

- ٩- البيان والتبيين للجاحظ (ت٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.
- ١٠- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين أبو الحسن الحنبلي (٨٨٥هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الجبرين، وآخرين، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط أولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
- ١١- التحرير والتنوير لطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
- ١٢- التعريفات للشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط أولى ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- ١٣- التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان البركتي، الناشر دار الكتب العلمية، ط أولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
- ١٤- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح لأبي الفضل زين الدين العراقي (ت٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، الناشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط أولى، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.
- ١٥- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى العلوي، محمد البكري، وزارة الأوقاف، المغرب، ١٣٨٧هـ.
- ١٦- التنبهات المجملة على المواضع المشككة لصلاح الدين الدمشقي (ت٧٦١هـ)، تحقيق: مرزوق الوهراني، الناشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.

- ١٧- تنوير الحوالك شرح موطأ مالك للسيوطي (ت ٩١١هـ)، الناشر المكتبة التجارية، مصر، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.
- ١٨- التنوير شرح الجامع الصغير للصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، تحقيق: محمد إسحاق إبراهيم، مكتبة دار السلام، بالرياض، ط أولى، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.
- ١٩- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، صلاح عويضة، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط أولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
- ٢٠- التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح، دار النوادر، سوريا، ط أولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- ٢١- جمهرة اللغة لابن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الناشر دار العلم للملايين، بيروت، ط أولى، ١٩٨٧م.
- ٢٢- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: محمد شاكر، المدني، القاهرة، ١٤١٠هـ.
- ٢٣- ديوان أبي الشيص الخزاعي وأخباره، صنعه: عبد الله الجبوري، الناشر المكتب الإسلامي، بيروت، ط أولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- ٢٤- ذخيرة العقبي في شرح المجتبي لمحمد بن علي الوَلَوِيِّ، دار المعراج الدولية، ط أولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ٢٥- رسوم التحديث في علوم الحديث للجعبري (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق: إبراهيم المليي، الناشر دار ابن حزم، لبنان، ط أولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

- ٢٦- سنن أبي داود (ت ٢٠٤هـ)، تحقيق: محمد عبد المحسن التركي، الناشر دار هجر، مصر، ط أولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
- ٢٧- سنن ابن ماجه (ت ٢٧٣هـ)، مجموع من ثلاث شروح (مصباح الزجاجة) للسيوطي (ت ٩١١هـ)، و (إنجاح الحاجة) للحنفي (ت ١٢٩٦هـ)، و (ما يليق من حل اللغات وشرح المشكلات) لفخر الدين الحنفي (ت ١٣١٥هـ)، الناشر قديمي كتبة خانة، كراتشي.
- ٢٨- سنن الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد شاکر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة، الناشر شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٩م.
- ٢٩- سنن الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، الناشر مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط أولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.
- ٣٠- سنن النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ثانية، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- ٣١- شرح الأثيوبي على ألفية السيوطي = إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر لابن موسى الأثيوبي، الناشر مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط أولى، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
- ٣٢- شرح الزرقاني على الموطأ لمحمد عبد الباقي الزرقاني (ت ١١٢٢هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط أولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

- ٣٣- شرح صحيح البخاري لابن بطلال (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية، ط ثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ٣٤- شرح المصابيح للبعوي (ت ٨٥٤هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر إدارة الثقافة الإسلامية، ط أولى، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م.
- ٣٥- شعب الإيمان للبيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد العلي حامد، الناشر مكتبة الرشد بالرياض، ط أولى، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.
- ٣٦- صحيح البخاري=الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه- للبخاري (ت ٢٥٦هـ)، دار طوق النجاة، ط أولى، ١٤٢٢هـ.
- ٣٧- صحيح مسلم=المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم-لمسلم (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٣٨- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز للعلوي (ت ٧٤٥هـ)، النشر المكتبة العصرية، بيروت، ط أولى، ١٤٢٣هـ.
- ٣٩- طرح التثريب في شرح التقريب للعراقي (ت ٨٠٦هـ)، وأكملة ابنه، ابن العراقي (ت ٨٢٦هـ)، الناشر الطبعة المصرية القديمة، وصورتها دور عدة منها (دار إحياء التراث العربي)، بدون تاريخ.
- ٤٠- العلاقات النصية في لغة القرآن الكريم لأحمد عزت يونس، الناشر دار الآفاق العربية، ط أولى، ٢٠١٤م.

- ٤١- علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات لسعيد حسن بحيري، مكتبة لبنان، ناشرون، والشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط أولى، ١٩٩٧م.
- ٤٢- علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، تأليف: تون أ. فان دايك، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، الناشر دار القاهرة للكتاب، ط أولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.
- ٤٣- العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر دار الجيل، ط خامسة، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
- ٤٤- عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- ٤٥- عون المعبود شرح سنن أبي داود لمحمد أشرف بن أمير الآبادي (ت ١٣٢٩هـ)، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط ثانية، ١٤١٥هـ.
- ٤٦- غريب الحديث لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط أولى، ١٣٩٧م.
- ٤٧- غريب الحديث للخطابي (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرابوي، خرّج أحاديثه: عبد القيوم عبد ربه النبي، الناشر دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

- ٤٨- الفائق في غريب الحديث للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط ثانية، بدون تاريخ.
- ٤٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- ٥٠- فتح المنعم شرح صحيح مسلم لموسى شاهين لاشين، الناشر دار الشروق، ط أولى، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
- ٥١- الفوائد السنية في شرح الألفية لشمس الدين البرماوي (ت ٨٣١هـ)، تحقيق: عبد الله رمضان موسى، الناشر مكتبة التوعية الإسلامية، ط أولى، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م.
- ٥٢- فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي (ت ١٠٣١هـ)، الناشر المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط أولى، ١٣٥٦هـ.
- ٥٣- الكاشف عن حقائق السنن للطبيبي (ت ٧٤٣هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط أولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- ٥٤- الكتاب لسبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، الخانجي، ط الثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ٥٥- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، ط الثالثة، ١٤٠٧هـ.

- ٥٦- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية للكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، الناشر مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون تاريخ.
- ٥٧- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماني (ت ٧٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط أولى، ١٣٥٦هـ-١٩٣٧م.
- ٥٨- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري للكوراني (ت ٨٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط أولى، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
- ٥٩- لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ)، الناشر دار صادر، بيروت، ط الثالثة، ١٤١٤هـ.
- ٦٠- المدرج إلى المدرج للسيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: صبحي البدي السامرائي، الناشر الدار السلفية، الكويت.
- ٦١- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لنور الدين الملا الهروي (ت ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط أولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- ٦٢- المسائل والأجوبة لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: مروان العطية، محسن خرابة، الناشر: دار ابن كثير، ط أولى، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
- ٦٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: أحمد شاکر، دار الحديث، القاهرة، ط أولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

- ٦٤- مصابيح الجامع للدماميني (ت٨٢٧هـ)، اعتنى به تحقيقًا وضبطًا وتخريجًا: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط أولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- ٦٥- المصباح في المعاني والبيان والبديع لبدر الدين بن مالك، تحقيق: حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، بدون تاريخ.
- ٦٦- معالم السنن للخطابي (ت٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية، حلب، ط أولى، ١٣٥١هـ-١٩٣٢م.
- ٦٧- المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري (ت٤٣٦هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية بيروت، ط أولى، ١٤٠٣هـ.
- ٦٨- المعجم الكبير للطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر مكتبة ابن تيمية، مصر، ط ثانية، بدون تاريخ.
- ٦٩- مفتاح العلوم للسكاكي (ت٦٢٦هـ)، ضبطه، وكتب هوامشه، وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ثانية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٧٠- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي (ت٦٥٦هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر دار ابن كثير، بيروت، ط أولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
- ٧١- مقاييس اللغة لابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.

- ٧٢- مقدمة ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر دار الفكر سوريا، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- ٧٣- المنقح في علوم الحديث لابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله يوسف الجديع، الناشر دار فواز للنشر، السعودية، ط أولى، ١٤١٣هـ.
- ٧٤- المنتقى شرح الموطأ لأبي الوليد القرطبي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ)، الناشر مطبعة السعادة، مصر، ط أولى، ١٣٣٢هـ.
- ٧٥- منهج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، الناشر دار الكتب الشرقية، بدون تاريخ.
- ٧٦- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ثانية، ١٣٩٢هـ.
- ٧٧- مواهب الفتاح للمغربي (ت ١١٢٨هـ)، ضمن شروح التلخيص، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت، بدون تاريخ.
- ٧٨- الموطأ للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، صححه، ورقمه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، بدون تاريخ.
- ٧٩- نحو أجرومية للنص الشعري: دراسة في قصيدة جاهلية لسعد مصلوح، مجلة فصول، المجلد العاشر، العدد: ١، ٢، ١٩٩١م.
- ٨٠- النص والخطاب والإجراء لروبرت دي بوجراند، ترجمة: حسان تمام، ط أولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

- ٨١- نظرية علم النص رؤية منهجية في بناء النص النثري لحسام أحمد فراج، الناشر مكتبة الآداب، ط أولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
- ٨٢- النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط أولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- ٨٣- النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر أضواء السلف، الرياض، ط أولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

محتويات البحث

اسم الموضوع
المقدمة
التمهيد
المطلب الأول: العلاقة التفسيرية
المطلب الثاني: العلاقة الاستنباطية
المطلب الثالث: العلاقة التعليلية
المطلب الرابع: العلاقة التقريرية
الخاتمة والتوصية
ثبت المصادر والمراجع
فهرس الموضوعات